

صفيو دالوف

الزواج والامومة والعائلة
في التشريع السوفيتي

392:SV96A

سفر د لوف ، غريغوري ماركوفيتش .

الزواج والأمومة والعائلة في التشريع
السوفيتي

392

SV 96A

5 MAR 1971

306.85

S9682A

الزواج والامومة والعائلة

في

التشريع السوفييتي

تأليف السكاتب السوفييتي

ج. م. م. سفيردوف

Sverdlov

ترجمة

بريطني كابل منيب

مطبوعات دار الفجر

القاهرة

مطبعة الاعتماد بمصر

١٠
ل. عاز الجبلي
الجبلي
مودة دقة
٩٢/٩٣
٩٢/٩٣

cat. Mar. 12.54



مقدمة الناشر

يسرنا أن نقدم اليوم إلى أبناء البلاد العربية كتاب « الزواج والامومة والعائلة في التشريع السوفيتي » ، لمؤلفه الكاتب السوفيتي الشهير ج . م . سفيردولوف . والكتاب إلى جانب شموله لكل التطورات التي حدثت حتى اليوم في مسائل الزواج والامومة والعائلة في الاتحاد السوفيتي ، فهو كتاب قيم يعالج هذه المسائل معالجة علمية واضحة ومدعم بأسانيد قاطعة وهي نصوص القوانين السوفيتية .

ولقد سبق أن نشرنا منذ عامين الأستاذ مصطفى كامل منيب — وهو الذي نقل هذا الكتاب إلى العربية — كتاباً آخر مترجماً وهو « الزواج والأسرة في الاتحاد السوفيتي » . وعلى الرغم من أنه كان قد روعي في اختيار ذلك الكتاب وجود الرقابة وقتها إلا أن الرقابة مع ذلك قد حذفت أكثر من ثلث الكتاب مما ضيع جانباً من أهميته وقيمه العلمية . ولكن مع ذلك فقد صادف الكتاب

وقتها رواجاً منقطع النظير في مصر والبلاد العربية .

ويكمل كل من الكتابين الآخر . فأحدهما يعالج « الزواج
والأمومة والعائلة في التشريع السوفيتي » . أما الكتاب الثاني
فهو يعالج هذه المسائل بصفة خاصة من ناحيتها التاريخية
والاجتماعية .

ونحن على ثقة من أن كتاب « الزواج والأمومة والعائلة في
التشريع السوفيتي » سيفيد أبناء البلاد العربية فائدة كبرى في الوقوف
على ناحية هامة من نواحي الحياة في الاتحاد السوفيتي ، هذه الناحية
التي يجهلها الكثيرون بحكم عدم وجود أمثال هذا الكتاب في
المكتبة العربية ، وبحكم الاقتراءات الكاذبة عن الاتحاد السوفيتي
التي كان الشرق العربي مرتعاً لها أكثر من ربع قرن والتي لا يزال
الرجعيون والمأجورون والمغرضون يبنونها حتى اليوم مثل
قول حسين سرى باشا في أكتوبر عام ١٩٤٥ وهو يقصد النهج
على الاتحاد السوفيتي — « الشيوعية هي الإباحية » !

والحقيقة التي لا جدال فيها — والتي سيتمينها بنفسه القارىء
لهذا الكتاب — أن مسائل الزواج والأمومة والعائلة في الاتحاد السوفيتي

ليست كما يتخيلها الجهاال ، أو كما يصورها أعداء الاتحاد السوفيتي ،
بل إنها من السلامة والنقاء بالقدر الذي يتناسب مع المسكانة العظمى
التي يحتلها الاتحاد السوفيتي اليوم بين الشعوب المحبة للحرية والسلام
العالمى ؟

دار الفجر

القاهرة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٥

من الطبيعي أن تتعدى المشا كل المتصلة بالأمومة والزواج والعائلة إلى ما وراء حدود التشريع . فإن الأحوال التي تفيد أو تضر الأمومة ، ونمو العائلة وسعادتها ، لا تحددها فقط مجموعات القوانين ، ولكنها تعتمد على الكيان الاجتماعي للدولة وعلى تداخل العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

فأحوال الحياة ، ورفاهية المجتمع ، ومدى ما بلغته النساء من الاشتغال في العمل الإنتاجي ، والنظرات الأخلاقية والأيدولوجية للأمومة والزواج والعائلة — وهي حقائق سائدة في الدولة وتنعكس كل منها بطريقتها في الحياة في الأدب والمسرح ... الخ — من الطبيعي أن تتصل جميعها بالمشاكل التي يدور حولها النقاش .

ولكن مهما يكن من أمر ، فإن التشريع — من بين جميع الأحوال التي تؤثر في حل هذه المشاكل — يقوم بدور له أهميته وخطورته .

وليس المقصود من هذا الكتاب أن يكون شرحاً مستفيضاً
للمشاكل من نواحيها الاجتماعية والتاريخية والصحية وغيرها من
وجهات النظر ، بل هو يعالج فقط الطريقة التي ينظم بها القانون
السوفيتي مسائل الأمومة والزواج والعائلة .

الفصل الأول

التشريعات السوفيتية

في مسائل الأمومة

تعتبر الدولة السوفيتية الأمومة من أولى النعم الاجتماعية وأكثرها قيمة وخطورة ، وأوثقها اتفاقاً مع المصالح الأساسية للفرد والمجتمع في مختلف نواحيه . ولهذا فإن سعادة الأمهات وحمايتهن تعتبران من واجبات الدولة الرئيسية .

ولكن العناية بالأمهات فقط ، دون الاهتمام بأحوال الأطفال لا يعدو أن يكون أمراً ليست له أية قيمة حقيقية . ومن ثم فإن رعاية الدولة لمصالح الأم وأطفالها يكونان معا وعدة لا تنجزاً .

والواقع أن الاهتمام بالأمهات والأطفال كان في مقدمة الأمور التي شغلت الحكومة السوفيتية منذ أيامها الأولى . وقد صدر قرار في عام ١٩١٧ — بعد شهرين من ثورة أكتوبر — ينص على أن حماية الأمهات والأطفال ، واجب الدولة المباشر . ولم تنص

تسعة عشر عاماً . حتى أصبح لهذا المبدأ قوة قانونية بعد وروده في دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ، الذي ينص في المادة ١٢٢ ، على حماية الدولة لمصالح الأمهات والأطفال ، ، والذي يعتبر هذا المبدأ من القواعد الدستورية للدولة السوفيتية . وبعد عدة سنوات (في ٨ يوليو عام ١٩٤٤) وقد كانت الحرب لا تزال قائمة ضد الفاشية الألمانية ، أصدر مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي قانوناً يسجل تطوراً ملحوظاً ، ويقوى هذا المبدأ بقوة كبيرة .

وتظهر رعاية الدولة للأمهات والأطفال بصفة خاصة في أقصى العهود التي مر بها الاتحاد السوفيتي .

ففي سنوات الحرب الأهلية ، حيل بين مناطق شاسعة من أراضي الاتحاد السوفيتي وبين الموارد الرئيسية للغذاء والمواد الأولية والوقود . وقد بلغ نصيب العامل من عمال موسكو وبيترجراد في ذلك العهد جرّامات من الخبز في اليوم . كما أن الافتقار إلى المواد الأولية والوقود كان قد أدى وقتها إلى إقفال أبواب معظم المصانع وقد قامت الحكومة السوفيتية تحت ضغط هذه الظروف القاسية باتخاذ الاجراءات التي تقلل من متاعب وآلام الأمهات والأطفال

الى أقصى الحدود الممكنة . وقد تم — خلال هذا العهد — وضع
المبادئ الأساسية للتشريعات السوفيتية ، التي تهدف إلى حماية
الأمهات والأطفال . وفي ٤ يناير عام ١٩١٩ أمضى لينين قراراً
بتكوين « مجلس خاص لحماية الأطفال » . وتنص المادة الأولى
من هذا القرار على أن من « واجبات السلطات الثورية رعاية الجيل
النامي » . ومن الاجراءات الحاسمة التي اتخذت في تلك الفترة
الاجراءات التي توفر الأغذية الصالحة والملابس للأطفال ، وأيضاً
تلك التي تيسر المساكن للأطفال الذين يفتقرون إليها .
وهناك شواهد عديدة ثابتة في وثائق السنوات الأولى للثورة
توضح كلها قدر الاهتمام غير العادي الذي كان فلاديمير لينين يعيره
لهذه المسائل .

وفي سنة ١٩٢١ عندما قل المحصول في حوض الفولجا اتخذت
الحكومة السوفيتية اجراءات عاجلة لحماية الأمهات وأطفالهن من
النتائج المهلكة التي سببتها الكوارث الطبيعية . فرحل عشرات
الآلاف من الأطفال من المقاطعات التي اجتاحتها المجاعة الى
المناطق التي لم تصبها آثار الكارثة . وقد أرسل وقتها حوالي ٣٥
ألف طفل إلى أوكرانيا ، وحوالي ١٠ آلاف إلى سيبيريا ، وهكذا .

ومن الأعمال التي كانت تنمو باستمرار ، انشاء شبكة واسعة من المؤسسات لحماية وسعادة الأمهات والأطفال . وقد أخذت الدولة على عاتقها منذ البداية تبني الأطفال الذين فقدوا والديهم وذويهم كما أنها كانت قد افتتحت مؤسسات خاصة في جمهورية كيرجيز تتسع لـ ٥٥ ألف طفل . ومؤسسات أخرى في جمهورية تاتار تتسع لـ ٢٧ ألف طفل ، إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى .

وما أن انتهت الثورة حتى كانت مسألة موقف السلطات الجديدة من الإجهاض قد بدأت تثار ، وتشغل مكانا خطيرا في الاهتمام العام . ولئن كان الموقف السوفيتي من هذه المسألة ، والذي يقتضيه المبدأ بداهة ، هو موقف سلبي ، بمعنى عدم الموافقة على الإجهاض إلا أن المسألة على أية حال كان يتجتم حلها عمليا .

ففي خلال السنوات التي تلت الحرب الأهلية وحروب التدخل كان الدمار الاقتصادي هو الخاصية السائدة في طول الوطن وعرضه وقد كان لظروف الحياة القاسية والتقاليد الموروثة العميقة أكبر الأثر في الحيلولة بين النساء وبين الانتفاع التام من الفرص والحقوق التي وفرتها لهن الثورة لاداء واجباتهن كأمهات ومواطنات دون أدنى خوف من المستقبل . وقد كانت هذه الظروف في تلك الفترة

ترغم النساء أحيانا على معالجة الاجهاض.

ولهذا لم يكن خطر الاجهاض تحت ظل هذه الظروف سيؤدي إلى غير أسوأ النتائج بتفاهق عملية الاجهاض السري، وزيادة عددها وإتمامها في ظروف وأحوال غير صحية في مجموعها.

وقد أصدرت الحكومة السوفيتية على أساس تقدير هذا الموقف قرارا في عام ١٩٢١ يبيح الاجهاض، ولكن هذا لم يكن يعني أن الحكومة السوفيتية قد غيرت نظرتها التي تعتبر الاجهاض داء اجتماعيا يتحتم كفاحه، لذلك قصرت اباحة الاجهاض على مؤسسات الدولة الطبية. وكان جزاء الأطباء الذين يقومون بعملية الاجهاض خارج هذه المؤسسات، هو حرمانهم من حق مزاولة المهنة وتقديمتهم للمحاكمة أمام القضاء الجنائي.

وحتى في هذه الفترة، لم يكن يسمح باتمام عملية الاجهاض إلا في أحوال معينة محدودة، وكان يتحتم على الحامل — قبل البدء في عملية الاجهاض — أن تحضر مجلسا خاصا مكونا من طبيب ومندوبات لهيئات النساء. وكان هذا المجلس وحده هو صاحب الحق في إباحة الاجهاض أو منعه. ولم يكن يسمح بالاجهاض إلا إذا كانت هناك ثمة أسباب حقيقية كافية تبرره في كل حالة على حدة.

وكان فرضاً على أعضاء المجلس أن يحققوا في الحاجة إلى عملية
الاجهاض من ناحيتها الطبية والاجتماعية ، وإفهام كل امرأة بوضوح
ودقة أن الاجهاض عملية خطيرة تهدد الصحة وتودي أحياناً بحياة
الحامل ، مما يضر بصالح الوطن في مجموعه . ولم يكن يسمح بالاجهاض
في مرحلة الحمل المتأخرة ، وهي التي تزيد على الثلاثة أشهر .

ولم تمتص سنوات معدودات حتى كانت الأحوال الاقتصادية
والاجتماعية للحياة في الوطن قد بدأت تتغير تغيرات أصلية حاسمة ،
وكانت النساء قد وفرت لهن كل الفرص الممكنة للاشتراك في ميادين
العمل والحياة العامة والتعليم ، وقد كان من آثار كل هذا أن تحسنت
الأحوال المادية لحياة الأمهات ، كما أخذت شبكة المؤسسات التي
تهدف إلى خدمة الأمهات — مثل بيوت الأمومة ومراكز الاستشارة
الطبية — كانت قد أخذت تتسع بازدياد عدد المؤسسات . وقد تمت
في ذلك الحين مسألة تقديم الدولة لمساعداتها للأمهات صاحبات
العائلات الكبيرة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، وأخذ عدد
دور النقاهاة وأما كن الرياضة ودور الحضانة يزداد ويزداد ، ثم
صدرت عدة اجراءات تشريعية تقوى المركز القانوني للمرأة في
العائلة .

وقد حملت كل هذه التطورات الحكومة السوفيتية - بعد مناقشة مسألة الاجهاض في اجتماعات النساء من الطبقة العاملة بشكل واسع النطاق - على إصدار قرار يحظر الاجهاض . وقد صدر هذا القانون في عام ١٩٣٦ .

وينص هذا القانون - والذي لا يزال نافذا حتى اليوم - على أن مزاولة الاجهاض ممنوعة في المؤسسات الطبية وفي عيادات الأطباء ، وفي منازل الحوامل . ولا يسمح القانون بالاجهاض إلا في الحالات التي يؤدي فيها استمرار الحمل الى تهديد حياة الحامل أو الاضرار بالجسم بصحتها ، أو اذا كان أحد الأبوين مصاباً بمرض من الأمراض التي تنتقل بالوراثة إلى الأبناء . ويعاقب الطبيب الذي يقوم بعملية الاجهاض في غير الحالات المعينة التي ينص عليها القانون سالف الذكر بالحبس سنتين . وإذا قام بالعملية في مكان غير صحي ، يعاقب بالحبس ثلاث سنوات . وتفرض نفس العقوبات على الأفراد من غير الأطباء إذا قاموا بعملية الاجهاض . ويعاقب القانون الشخص الذي يكره المرأة على الاجهاض بالحبس سنتين والحامل التي تقدم على اجهاض نفسها توبخ علناً . وإذا تكررت الاجهاض منها بعد ذلك . تفرض عليها غرامة مالية إلى

جانب معاودة توبيخها ولو مما العلني .

وينص قرار الحكومة بخصوص هذا الشأن ضمن ما ينص عليه من سائر النقط على أن ، الطبيب السوفيتي يجب عليه أن يتحقق من أن عمليات الاجهاض ليست خطيرة فقط بالنسبة لحياة النساء ولكنها أيضا داء اجتماعي شنيع يتحتم على كل مواطن واع أن يكافحه ، والعمال الطبيون هم أول المواطنين وأخلاقهم بالكفاح ضده . ويحظر القانون افشاء أسرار الظروف الطبية التي تتم في ظلها عمليات الاجهاض التي يسمح بها . والحظر قطعي . ويلزم القانون مراعاة تنفيذه بكل دقة .

وفي الوقت الذي تحظر فيه الحكومة السوفيتية الاجهاض تبذل من ناحية أخرى كل جهد لضمان مولد الأطفال وتربيتهم في ظل أحسن الأحوال وأنسبها .

ودعنا الآن قبل كل شيء . نعالج قوانين العمل التي يمتد تأثيرها إلى الأمهات الحوامل .

فأولا حق الأم الحامل في العمل مصون . ويعاقب القانون على رفض تشغيل المرأة لحملها بالحبس ستة أشهر ، أو بغرامة مالية تصل إلى ١٠٠٠ روبل . وإذا تكرر الرفض تصل العقوبة إلى الحبس سنتين

وتتقاضى الأم الحامل نفس الأجر الذى كانت تتقاضاه قبل حملها . وحقها فى ذلك ممنون . وإذا حدث وأن أنقص أجرها بسبب الحمل فيجب للشخص المدان بنفس العقاب الذى يعاقب به من يرفض تشغيل المرأة للحمل .

ولما كان من الصعب على الأم الحامل الاستمرار فى مزاولة نفس العمل العادى الذى كانت تزاولة قبل حملها ، فالقانون يحتم توفير عمل لها أسهل وأقل جهداً دون أن يطرأ أى نقصان على أجرها . وفى أوائل الحرب صدر قانون خاص بيوم العمل لعمال المصانع والمحال نتيجة مقتضيات الحرب . وينص على إعطاء أجور إضافية للأمهات الحوامل ، إذا كن فى الشهر السادس من حملهن فأكثر . (الآن ابتداء من الشهر الرابع فى الحمل) .

وتتمتع الأم الحامل بحق ترك العمل فى أجازة مدتها ٣٥ يوماً قبل الحمل ، مع حقها فى أخذ مكافأة مالية من الدولة . ووفقاً للقانون المذكور تتمتع الأم الحامل بأجازة قدرها ٣٨ يوماً بعد الحمل . ولكن فى يوليو عام ١٩٤٤ صدرت قوانين لرعاية وحماية الأمهات وأطفالهن . وتنص هذه القوانين على حق الأم الحامل فى أجازة مدتها ٤٢ يوماً بعد الحمل . وهكذا تكون هذه القوانين قد وفرت

للأم الجامل أجازة مجموعها ٧٧ يوما قبل الحمل وبعده .
وفي حالات الولادة غير العادية ، يمكن زيادة الاجازة الى
٩١ يوما .

ويلزم كي تنال الأم أجازة الأمومة أن تكون قد اشتغلت وقتا
معينا في المصنع ، أو المحل الذي تعمل به . أما بالنسبة لتحسين
أحوال الأمهات الحوامل ملديا فقد صدر قانون من الحكومة
السوفيتية في فترة الحرب ، قاضيا بانقاص المدة اللازمة التي تمنح على
أساسها المنحة العادية إلى أقل من نصف ما كانت عليه قبل الحرب .
وتعطى النساء اللاتي يعملن في القوات المسلحة ، وأيضا زوجات
الجنود والبحارة . منحات مالية في الفترة التي تسبق الوضع وبعدها
وتنص لوائح المزارع الجماعية على حق الأمهات الحوامل من
المزارعات الجماعيات في الأجازة التي تسبق الوضع والاجازة التي تليه ،
والمعروف أن هذه اللوائح تنص على كل المسائل الأساسية للعمل
والحياة في المزرعة الجماعية . وتنص هذه اللوائح — التي أقرت عام
١٩٣٥ في المؤتمر العام السوفيتي للمزارع الجماعية — على حق الأم
الحامل من المزارعات الجماعيات في اجازة مقدارها شهراً قبل الوضع
وشهراً آخر بعده ، مع إعطائها نصف الأجر الذي كانت تتقاضاه .

ويجب ألا تغيب عن ذهننا الإجراءات التي اتخذت أثناء الحرب
والتي تتصل بتنظيم امداد الأمهات الحوامل بالمواد الغذائية وغيرها
ففي أقصى الاوقات التي عرفها الاتحاد السوفيتي في حياته — عند
ما كانت أخصب مناطق وطننا لا تزال في أيدي الغزاة الفاشيين —
حدث أن أصدرت الحكومة السوفيتية في يونيو عام ١٩٤٢ تعليمات
تقضى بزيادة النسب في كميات الزبد والسكر والقمح والبن التي
تصرف إلى الأمهات الحوامل . وفي يوليو سنة ١٩٤٤ قضى بمضاعفة
نسبة هذه الكميات . واليوم تحصل كل أم تكون حاملا في الشهر
السادس من حملها فأكثر ، وتقطن في المدينة أو في مركز صناعي ،
على ٧٠٠ جرام من الزبدة و ٦٠٠ جرام من السكر و ١٢٠٠ جرام
من القمح ، و ١٢ لترا من اللبن وكل ذلك بالإضافة إلى كمياتها الشهرية
الاعتيادية . وتعطى نفس الكمية الإضافية السابقة إلى الحضانة
المرضعات لمدة أربعة أشهر ، كما تعطى للرضعات في دور الأطفال
والمستشفيات وللنساء اللائي يقدمن لبن صدورهن إلى مراكز
رعاية الأطفال طوال مدة الرضاعة ومدة تقديم اللبن .
يضاف الى ذلك أن مديري المصانع وغيرها من المؤسسات
يتحتم عليهم تقديم كميات اضافية من المواد الغذائية الى الأمهات

والمرضعات ، وتحدد نسبة الكمية بالاتفاق بين ادارة المؤسسة وبين
لجنة نقابات العمال .

ومن حق الأمهات الحوامل والأمهات ذوات الأطفال أن
يركبن الترام والسيارات العامة وغيرها من وسائل المواصلات
دون حاجة مطلقا الى الانتظار في الأماكن الخاصة بالانتظار .
وتوجد مقاعد خاصة معدة لمن في هذه المركبات ، أما في القطارات
الحديدية وغيرها فتوجد أقسام خاصة لمن . وتوجد في المحطات
غرف للانتظار خاصة للأمهات والأطفال ، الخ . . .

وفي تشريعات كل الجمهوريات السوفيتية يراعى دائما حالة
الحمل عند توقيع القضاء للعقوبات على الأمهات الحوامل .
هذه النقطة الأساسية في التشريع السوفيتي من النقط المهمة التي تحمي
الأمهات الحوامل في فترة الحمل .

وتتخذ دائما عند مولد أى طفل في الاتحاد السوفيتي جميع
الاجراءات التي تهدف إلى حماية صحة الأم وابنها الحديث الولادة
الى أقصى الحدود الممكنة .

ومنذ عام ١٩٣٦ والتشريع السوفيتي يعمل جاهدا على توفير
أسباب الراحة للأمهات الحوامل ، سواء بالإقامة في المستشفيات

أوبرعايتن الرعاية الفائقة في بيوتهن . وبعد أن كان عدد اللائي توفر
لهن أسباب الراحة بالإقامة في المستشفيات قبل الثورة لا يعدو
٥٥٠٠ ، نجد أن عددهن قد تزايد في عام ١٩٤٠ إلى أكثر
من ٨٣ ألفا .

وقد بنى في الاتحاد السوفيتي في خلال فترة الخمسة السنوات السابقة
على الحرب ١١٦٥ مستشفى لإقامة الأمهات الحوامل . ولا يشمل
هذا العدد المستشفيات المقامة والموجودة في المزارع الجماعية . وبعد
أن كان الوضع قبل الثورة في مراكز الأمومة المشيدة هو الاستثناء
نجد أن الوضع اليوم في بيوت الأمهات قد انقلب فأصبح العكس ،
وقد بلغت نسبة عدد المواليد في مراكز الأمومة المشيدة ، ولا سيما
في المدن ، ما يقرب من ١٠٠ ٪ . وكان نصيب مراكز الأمومة
ودور الحضانة الموجودة في المناطق التي احتلها الألمان هو الهدم .
أما اليوم فيجرى العمل على قدم وساق لإعادة بنائها .

ويزخر الوطن بألاف من مراكز الرعاية التي تسكفل الخدمات
الطبية للنساء والأطفال . وقد شيد عدد ضخم من دور الراحة
للأمهات الحوامل والمرضعات وتوجد حجرات خاصة في المصانع
والمحلات التي يعمل فيها عدد كبير من النساء كي تستخدمها الأمهات

في رخصة أطفالهن ، وعلى الأخص ، غرف النساء الصحية ،
وعند ما يولد الطفل ينال والداه مكافأة مالية - إذا كانا
محتاجين إليها - لشراء سريره ، وما يلزمه من غذاء خاص . وإذا
كان الوالدان من العمال الذين يشتغلون بأجر فإن المكافأة المالية
تمنح لهما في هذه الحالة من مؤسسة الدولة للتأمين الاجتماعي ، أو
من مؤسسة المساعدة المتبادلة في حالة ما إذا كان الأب أو الأم
يتبع أحدهما أي منظمة تعاونية مشتركة في مؤسسة المساعدة المتبادلة .
وعند ما ترجع الأم الشابة إلى عملها بعد انتهاء أجازتها اللاحقة على
وضع طفلها ، توفر لها ظروف خاصة تؤدي تحت ظلمها العمل .
وفي خلال الفترة التي ترضع فيها طفلها تعفى كلية من العمل الليلي
ولا يسمح لها مطلقاً بأداء أي عمل إضافي . وتمنح الأمهات المرضعات
فترات معينة بين ساعات العمل كي يطعمن أثناءها أطفالهن ولا يجوز
أن تقل فترة الرضاعة التي يسمح للأم بها الرضاعة طفلها بين ساعات
العمل عن ٣٠ دقيقة ، كما لا يجوز أن تزيد المدة بين فترتي رضاعة عن
ثلاث ساعات ونصف بأي حال من الأحوال . وتحتسب فترات
الرضاعة من ساعات العمل .

وإذا حدث وأن مرض طفل يقل عمره عن عامين فهنا تمنح أمه

اجازة من العمل مدفوعة الأجر مثل ما يمنح العمال القادرون ولا يراعى في منح الاجازة والأجر ما إذا كان يوجد في العائلة من يستطيع رعاية الطفل أثناء مرضه خلاف الأم .

وقد حدث في أثناء الحرب الأخيرة أن ارتأت الحكومة السوفيتية أنه من الضروري تجنيد جميع القادرين جسمانياً — من الذين يعيشون في المدن — للعمل في الأماكن القريبة من دورهم في صناعات الطائرات والدبابات وغير ذلك من مختلف الصناعات حتى تنتج المؤسسات المهمة كل ما تستطيع انتاجه، وحتى تساهم المصانع المساهمة الجدية في مد الحرب بما تحتاج إليه من ضروب الأسلحة والعتاد والمؤن . ولا تخضع النساء ذوات الأطفال الصغار لهذا التجنيد ولا لى شكل آخر من أشكال العمل الجبرى .

* * *

أما موقف الدولة السوفيتية من الأمومة ، وكذا مدى التقدير والشرف اللذين يمنحان لجميع الأمهات في وطننا فيتضحان بجملاء في القانون الذى أصدره مجلس السوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ والقاضى بمنح آيات الشرف والتقدير للأمهات ذوات العائلات الكبيرة .

فتمنح الأم التي ولدت خمسة أطفال أو ستة ، مدالية الأمومة ،
وتمنح الأم التي ولدت سبعة أو ثمانية أو تسعة أطفال وسام عظمة
الأمومة ويعطى لقب « بطلة الأمومة » إلى جانب وسام وشهادة
للأم التي أنجبت عشرة أطفال فأكثر . وقد روعي في منح الألقاب
وآيات الشرف تقدير الأطفال الذين قتلوا أو فقدوا خلال الحرب
وقد تم الحفل الأول الذي منحت فيه الأمهات ذوات العائلات
الكبيرة آيات الشرف والتقدير في أواخر أكتوبر عام ١٩٤٤
وكان بين من منحوا الجوائز والشهادات عاملات وفلاحات
جماعيات وزوجات من غير المشتغلات بالأعمال خارج دورهن .
ونذكر من بينهن أنا اليكسا هينا ولديها اثني عشر ولداً ، يخدم
منهم في الجيش الأحمر ثمانية . وهناك أيضاً ايدوكسيا تردفيمونا
وهي عاملة ولديها عشرة أطفال ، كان يقاتل منهم في ميدان القتال
اثنان . أما ريزكوفا فلديها عشرة أولاد ، كان يقاتل منهم في ميدان
القتال ستة أبناء وفتاة .

وقد أدت الاجراءات العديدة التي أنجزتها الدولة السوفيتية
من أجل حماية الامهات والأطفال إلى أحسن النتائج . فنقص عدد

الوفيات بين المواليد إلى حد كبير . كما نقصت نسبة الوفيات بين المواليد في أوكرانيا قبل الحرب بقليل ، في عام ١٩٤١ ، حتى بلغت ١٨.٠٠٪. في حين أن نسبة الوفيات في أحسن دور الأمومة في موسكو في أوائل الحرب الأولى كانت ٤.٠٪.

وقد نقصت أيضا الوفيات بين الأطفال إلى حد كبير . فقبل بدء الحرب ضد الفاشية الألمانية كانت نسبة وفيات الأطفال أقل من نصف ما كانت عليه قبل الثورة . وبقي الاتجاه نحو نقصان نسبة الوفيات بين الأطفال على الرغم من الصعاب الجمة التي عرفها الوطن خلال الحرب . ولم يحل عام ١٩٤٢ حتى كانت نسبة وفيات الأطفال ثلثي ما كانت عليه عام ١٩٤٠ .

وقد قلت الأمراض بين الأطفال بنسبة كبيرة أثناء فترة الحرب فكانت إصابات الدوسنتاريا في عام ١٩٤٣ ثلث ما كانت عليه في عام ١٩٤٠ . وقلت إصابات الحمى القرمزية بمقدار النصف . كما قلت إصابات الحصبة والسعال الديكي وغيرهما . وكان للإجراءات التي اتخذتها الحكومة السوفيتية أكبر الأثر في الحيلولة دون تأثير الحرب العالمية الثانية التأثير السيئ ، كما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى عندما تزايدت نسبة وفيات الأطفال بمقدار ٣٠٪.

الفصل الثانى

التشريعات السوفيتية

فى الزواج والعائلة

منذ قيام الدولة السوفيتية والعائلة محط العناية والاهتمام الفائقين وتعيرها الحكومة أهمية غير عادية . فبعد أن نشبت ثورة أكتوبر بقليل صدرت قوانين عدة منها قانون صدر فى ديسمبر عام ١٩١٧ يعالج مسائل الزواج والعائلة والزواج المدنى ومركز الطفل . وفى خريف عام ١٩١٨ أصدرت جمهورية روسيا السوفيتية مجموعة قوانين خاصة بتقييد المواليد والزيجات والوفيات ، وأيضا تشريعا خاصا بالزواج والعائلة والوصاية .

والواقع أن العلاقات العائلية التى كانت محور مجموعات القوانين الأولى التى أصدرها الاتحاد السوفيتى ، توضح لنا أتم توضيح مدى الأهمية التى تعيرها الدولة السوفيتية لها . العلاقات . ومنذ ذلك التاريخ ، والحكومة السوفيتية تعالج من حين إلى آخر

مسائل الزواج والعائلة . ونحن سنعالج في هذا المقام ثلاثة قوانين خاصة بالزواج والعائلة تعالجهما في مجموعهما . ولن نجنح بذلك إلى التعرض لتفصيلات القوانين العديدة التي عالجت مسائل منفصلة من التي تتصل بالزواج والعائلة .

فهنالك أولا مجموعة قوانين الزواج والعائلة والوصاية التي صدرت في كل جمهورية سوفيتية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي . وقد حلت مجموعة القوانين المذكورة محل التشريعات التي كانت قد صدرت في الشهور الاولى للثورة . ولا زالت مجموعة القوانين في مسائل الزواج والعائلة والوصاية هي النافذة حتى اليوم (١)

(١) صدرت مجموعة القوانين المشار إليها في كل من الستة عشر جمهورية التي يتكون منها الاتحاد السوفيتي وقد صدرت مجموعة القوانين المذكورة في جمهوريات روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا وازيريجان وأرمينيا واوزبكستان فيما بين عامي ١٩٢٦ — ١٩٢٨ وفي جورجيا عام ١٩٣٠ وفي تركمانيا عام ١٩٣١ . أما جمهوريات كيرجيز وكازاخستان واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وكاريليا الفنلندية فقد أقرت حكوماتها السوفيتية مجموعة القوانين النافذة في جمهورية روسيا السوفيتية . وفي جمهورية مولدافيا تنفذ مؤقثا مجموعة القوانين الخاصة بجمهورية أوكرانيا .

وتنظم مجموعات القوانين المذكورة بأساليب متشابهة المسائل المتصلة بالزواج والعائلة . وترجع الاختلافات الطفيفة بين مختلف مجموعات القوانين الى الخصائص الوطنية المميزة للجمهوريات العديدة والى أساليب الحياة والاقتصاد في كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي .

وهناك ثانيا الأمر الشهير الذي أصدرته اللجنة المركزية التنفيذية ومجلس قوميسارية الشعب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ٢٧ يوليو عام ١٩٣٦ والذي يهدف إلى تقوية العائلة وتنظيم الالتزامات العائلية ومسئولية العائلة .

وهناك ثالثاً وأخيراً القانون الذي أصدره مجلس السوفيتات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أثناء الحرب في ٨ يونيو سنة ١٩٤٤ ، والذي يقدم حلاً جديداً لعدد من المشاكل التي صاحبت تنفيذ التشريعات التي تنظم الحياة العائلية .

وتوجد نقطة توضح لنا مدى الأهمية القصوى التي تعار للعلائق الزوجية والعائلية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . فقبل محاولة حل أعقد المشا كل وأهمها في هذا الميدان ، حدث أن طرحت مشروعات القوانين للمناقشة العامة العلنية في مختلف الأماكن وقد تم ذلك مع القانون الأول الذي صدر في ظل الدولة السوفيتية ، والخاص بالزواج المدني والاطفال ودفاتر التسجيل . فقد نشر مشروع القانون في صحف بيتروجراد كي يناقش بصفة عامة وفي سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ نشر أيضاً للمناقشة العامة مشروع مجموعة القوانين الخاصة بالزواج والعائلة والوصاية .

ولم توافق الهيئات التشريعية على هذه المجموعة إلا بعد أن كان مشروعها قد نوقش كلية وتفصيلاً في طول الوطن وعرضه . وفي سنة ١٩٣٦ بعد أن كانت القوانين التي سبق الإشارة إليها قد أصبحت تطبق على مختلف المسائل المهمة المتصلة بالعائلة والحياة الزوجية بدءاً لأول مرة في مناقشتها بشكل واسع النطاق في الصحف والاجتماعات والمحاضرات ، واشترك في مناقشتها ودراستها عشرات الآلاف من الناس .

وهنا نتساءل : وما هو المبدأ العام المتبع في التشريعات السوفيتية الخاصة بالزواج والعائلة ؟

أولاً وقبل أي شيء يهدف كل قانون يصدر في هذا المجال إلى القضاء على آثار معتقدات الماضي عن الزواج والعائلة ، والتي تكون مازالت عالقة بأذهان الناس . وتقوم القوانين على أساس المساواة النامة القانونية بين الرجال والنساء كأعضاء في عائلة وفقاً وتنفيذاً لدستور الاتحاد السوفيتي الذي يقول :

« تتمتع النساء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بحقوق مساوية لحقوق الرجال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والسياسية (المادة ١٣٢ من دستور

الاتحاد السوفيتى)

ويهدف التشريع السوفيتى إلى تنمية شعور الوالدين بالمسئولية نحو أطفالهما ، ولهذا يقوم القانون أساسا على الحقيقة القائلة بأن العلاقات الزوجية والعائلية ليست خاصة متصلة بالأفراد فقط ، بل إنه يهدف أيضا إلى تنظيم هذه العلاقات لما فيه مصلحة الطرفين ومصلحة المجتمع فى مجموعه .

وقد عملت القوانين السوفيتية على انشاء نظام واسع كبير لمساعدة العائلة حتى تقوى بذلك العلاقات العائلية . وتعتبر الدولة السوفيتية العائلة أساسا لأطفال الوطن الذين يتحتم تنشئتهم تنشئة سليمة حتى يصبحوا أفراداً أصحاء . كاملين . وتعمل العائلة السوفيتية حالياً على تنمية وتطور الصفات فى الأطفال والطباع الطيبة التى يجب أن تكون من صفات كل مواطنى الاتحاد السوفيتى — صفات الاتحاد ، والمساعدة المتبادلة ، والشعور بالمسئولية نحو اسعاد المجموع يضاف إلى ذلك أن الدولة لا تألو جهداً فى تنبيه الشعب الى المسائل التى يستحيل أن توجد إلا عند ما تتوفر الظروف العادية للحياة العائلية . ومن أجل هذه الأسباب تبذل الدولة كل جهدها من أجل تقوية العائلة .

ولقد كان لشروط الظروف التي تعمل على تطور الأسرة
كوحدة واعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجماعة ، وليست مجرد مجموعة
أناية منعزلة على نفسها أ كبر الأثر في حمل الدولة على النظر إلى
الأسرة باعتبارها أساساً قائماً ، يمكنها الاعتماد عليه ، ويمكنه
معاونتها عند ما يجد الجدد . ومن هنا كان الفهم بأن الدولة بتقويتها
للعائلة إنما تقوى نفسها ، وتزيد من بأسها .

الفصل الثالث

مساعدة العائلة

من أهم الأعمال التي تمت لمساعدة العائلات هو ما أنجزته الدولة عام ١٩٣٦ لمعاونة الأمهات ذوات العائلات الكبيرة . ويقتضى ذلك منح الأم ذات الستة أطفال عند مولد الطفل السابع ، وكل طفل يولد بعده ، معاونة مالية قدرها ٢٠٠٠ روبل سنوياً حتى يبلغ الطفل الخامسة من عمره . وتمنح الأم إذا كان لديها عشرة أطفال منحة واحدة قدرها ٥٠٠٠ روبل عند مولد كل طفل جديد ، إلى جانب معاونة سنوية قدرها ٣٠٠٠ روبل لمدة أربعة أعوام تبتدى من العام الثاني لمولد الطفل .

ومنذ عام ١٩٣٦ والمعاونات المالية تصرف إلى الأمهات المستحقات والمبالغ التي تخصص للمعاونات المالية تتزايد باستمرار . وقد بلغ مثلاً مقدار المال الذي صرف عام ١٩٣٧ للمنع

والمساعدات المالية للأهليات ذوات العائلات الكبيرة حوالي ٤٠٠ مليون روبل . وبلغ الرقم عام ١٩٤١ حوالي ١٢٢٥ مليون روبل وقد صرفت الحكومة السوفيتية فيما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٣ حوالي ٧٠٠٠٠ مليون روبل خصصت جميعها للمنح والمساعدات العائلية .

ولما كانت الحرب قد رزأت عدداً من العائلات بمتاعب مالية جسيمة ، فقد استحدثت الحكومة السوفيتية اجراءات لمعاونة العائلة مالياً . فزيد نصيب أهليات العائلات الكبيرة من المساعدات المالية وأصبحت المنح تعطى عند مولد الطفل الثالث الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد العائلات التي تعاونها الدولة حالياً زيادة كبيرة .

وقد تغير أيضاً نظام دفع المنح وجعل أكثر انفاقاً مع الحاجات الماسة للعائلة . وتدفع حالياً شهرياً مبالغ إلى جانب المنح المالية السنوية ، وقد روعي في جعل المساعدات المالية التي تدفع أن تكون قائمة مباشرة على عدد أطفال العائلة . وعند مولد الطفل السادس يدفع مبلغ أكبر من المبلغ الذي يدفع عند مولد الطفل الخامس وما يدفع عند مولد الطفل الخامس أكبر مما يدفع عند مولد الطفل الرابع . وهكذا .

وقد بسطت اجراءات النظام الذى يكفل حق المعاونات، وأيضاً
الاجراءات الخاصة بالحالات التى تقوم فيها الأم بجمع المال
بنفسها . وعندما تصدر اللجنة التنفيذية لممثلى سوفيت العمال المحلى
قراراً بمنح الأم معاونة ، فعندئذ تحصل الأم على كراس خاص
بكل طفل . وييسر لها هذا الكراس حق الحصول على المعاونة
لمدة خمس سنوات عن طريق بنوك الادخار فى المدن ، أو عن طريق
محال سوفيت القرى فى المناطق الريفية . وتبقى الأم تحصل
على المعاونات الممنوحة لها عن الأطفال الذين ولدوا فى سنوات
سابقة ، حتى بعد إيجابها لأطفال آخرين جدد . وعندما تقرر
المعاونة يراعى فى التقدير جميع الأطفال ، بغض النظر عن أعمارهم ،
وبغض النظر عما اذا كانوا جميعاً من أب واحد ، أم أنهم مختلفى
الآباء . كما لا يغير من واقع الأمر ما إذا كان الأطفال يعيشون مع
الأم أم لا يعيشون . ووفقاً لهذه السياسة العامة يدخل دائماً فى التقدير
— عند منح الأوسمة والرتب — الأطفال الذين قتلوا أو فقدوا
فى ميادين القتال .

ولا تعد المنح والمعاونات التى توجيها القوانين السوفيتية بمثابة

مكافآت تمنح عن مولد الأطفال . بل إن الهدف من المنح المالية
والمعارنات هو تشجيع العائلات الكبيرة على رعاية صحة الأطفال
وفي نفس الوقت مساعدة الأمهات على تنشئة أطفالهن . ولا يتوقف
حق الحصول على المعاونات على مجرد كون الطفل الذي ستمنح أمه
المعاونة بمناسبة مولده — حياً ، بل يتحتم أيضاً أن يكون مائر
الأطفال أحياء ساعة تقرير المعاونة . وعندما تقرر العلاوة يراعى
في التقدير دائماً وجود الأطفال السابقين والمتبنين ، بالإضافة إلى
من تكون الأم قد أنجبتهم في الحال .

وإذا توفيت الأم تصرف المعاونات إلى الأب أو إلى الولي
على أمر الأطفال ، مادام أن الواحد منهما قد أخذ على عاتقه مهمة
رعاية الأطفال وتنشئتهم .

وليست مساعدات الدولة للعائلة قاصرة على الاجراءات التي
سبق بيانها .

فالواقع أن من أهم الأعمال في هذا المضمار شبكة مؤسسات
الأطفال الواسعة النطاق . وتنفق الحكومة السوفيتية سنوياً على
هذا العمل بالذات — تلبية لرغبات الشعب وحاجاته — مبالغ
طائلة .

وقد بلغ عدد الاطفال الذين كانوا في عام ١٩٤٠ رياض
الاطفال الريفية الدائمة (والمخصصة للاطفال حتى سن الثالثة من
عمرهم) حوالي ٨٩٠.٠٠٠ طفل . وقبل أن تنشب الحرب الاخيرة
بقليل ، كان عدد الاطفال الموجودين بالرياض — الدائمة منها
والفصلية — والمنتشرة في طول المناطق الريفية وعرضها ، حوالي
الاربعة ملايين طفل .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية بدأت تشتغل جماعات كبيرة من
النساء في المصانع وفي طرق المواصلات وفي الادارات والمكاتب
وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة عدد مؤسسات الاطفال
زيادة كبيرة ، حتى تخفف من أعباء النساء . ولا يزال عدد هذه
المؤسسات يزداد على التوالي . وقد زاد عدد الاطفال الموجودين
في رياض الاطفال الريفية في سنة ١٩٤٣ بنسبة ٤٠ ٪ ، كما أن
زيادة عدد رياض الاطفال الريفية كانت بنسبة ٣٣ ٪ . وفي
سنة ١٩٤٤ دخل أكثر من ٨٠ ألف طفل الى رياض الاطفال
وقد أصدر أخيراً مجلس قوميساري الشعب قرارا بضرورة توفير
كافة الوسائل لقبول مليون طفل هذا العام في رياض الاطفال .
ويوجد عدد ضخم من مدارس الاطفال وملاعبهم في طول

الاتحاد السوفيتي وعرضه ، وهي مخصصة للأطفال الذين فوق سن الثالثة ، والذين تقل أعمارهم عن سن المدرسة المحدد . وكانت هذه المؤسسات في سنة ١٩٤٠ تضم أكثر من ١٠٠.٠٠٠ ر. ١٠١٤ طفل . وقد كان من نتائج احتلال الالمان المؤقت للأراضي السوفيتية أن تهدمت هذه المؤسسات الموجودة في تلك المناطق تهديما يكاد أن يكون كاملا ولما حررت المناطق السوفيتية انطلقت الحكومة تبني مؤسسات الاطفال المهدمة من جديد ، وتزيد من عددها بالقدر الذي يحتاج اليه الشعب .

وقد تمت خطوة أخرى جديدة في هذا المجال . فأصدرت الحكومة أمرا إلى جميع قوميساريات الشعب وإلى غيرها من مختلف الهيئات الحكومية ، تدعوها فيه إلى زيادة عدد مؤسسات الاطفال بشرط أن يتم ذلك تحت إشرافها . ويقع على عاتق هذه الهيئات الآن واجب رعاية الاطفال وتحقيق كل مطالبهم . وقد أصبحت جميع المصانع والادارات التي يشتغل فيها عدد كبير من النساء ملازمة بإنشاء دور حضانة للأطفال ومدارس لهم قبل أي شيء آخر . وتقتضى برامج التشييد الصناعي التي وضعت للمستقبل إنشاء عدد كاف من دور الحضانة ، ودور رعاية الاطفال

تسكن في لثائية حاجات جميع الامهات اللاتي يشتغلن في المؤسسات
الداخلية في تلك البرامج والتابعة لها . وان يحل عام ١٩٤٥ حتى يكون
هنالك أكثر من مليوني طفل، تضمهم دور الحضانة، ودور رعاية
الاطفال .

ويدفع الآباء مبلغا جديلا من أجل رعاية أطفالهم . ويقل
بامتداد المبلغ الذي يدفعه الآباء عن قيمة تكاليف غذاء الطفل وتعليمه .
في سنة ١٩٤٠ كان الآباء يدفعون ما بين ٢٥٪ و ٣٥٪ من قيمة
التكاليف التي كانت تنفقها الدولة على كل طفل . ومنذ عام ١٩٤٤
لا يدفع الآباء من أرباب العائلات الكبيرة، وأيضا العمال الذين
يتقاضون أجورا صغيرة غير نصف هذا المبلغ . ولا يقتضى أى
مبلغ من أجل رعاية اطفال الجنود إلا في حالة واحدة وهي حالة
ما إذا كانت الأم تشتغل .

ومن المسائل التي تهم العائلات القاطنة في المدن ارسال أطفالها
إلى الريف في فصل الصيف . وتجري كثير من المؤسسات الحكومية
والعامة على تنظيم رحلات الاطفال إلى الريف . وقد استمر هذا
النظام متبعاً حتى في أقسى سنوات الحرب . ففي سنة ١٩٤٣ ضمت

المعسكرات الصيفية وملاعب الريف وغيرها من المؤسسات المماثلة أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ طفل . أما في سنة ١٩٤٤ فكانت تضم أكثر من ٢,٣٧٠,٠٠٠ طفل . ويقضى الأطفال ضعاف الصحة أجازاتهم في معسكرات ودور خاصة ، يراعى فيها توفير كافة الوسائل التي تكفل تقويتهم والمحافظة على صحتهم . وحتى تضمن الحكومة تغذية الأطفال تغذية كاملة ، فقد وفرت - ولا تزال - لمؤسسات الأطفال آلافاً وآلافاً من أطنان اللحم والسمك واللبن والجن والبيض والسكر والكاكو والشيكلات وغيرها من المواد الغذائية .

ونحن جميعاً نعرف الدور الخاص الذي تؤديه المدرسة في حياة العائلة . وسنذكر في هذا المقام بعض الأرقام التي تبين مدى انتظام الأطفال السوفيتيين في المدارس . فقبل الحرب الأخيرة كانت المدارس السوفيتية تضم أكثر من ٣٦ مليون طفل . وتتسع شبكة المدارس باستمرار سواء في المدن أم في المراكز الصناعية أم في المناطق الزراعية ، بل وحتى في أقصى مناطق الوطن . ففي تاجكستان مثلاً توجد الآن أكثر من ٣٠٠ مدرسة ، في حين أنه

لم تكن توجد بها قبل الثورة سوى ٢٤ مدرسة . وفي سنة ١٩١٤ كانت توجد ١٦٠ مدرسة في أوزبكستان ، لم تكن تضم سوى ١٧,٣٠٠ طفل ، أما في سنة ١٩٤١ فقد بلغ عدد الأطفال المنتظمين في المدارس في أوزبكستان أكثر من ٣٠٠,٠٠٠, ١ طفل . ولم يحل عام ١٩٤٤ حتى كان عدد الأطفال بالمدارس أكثر من أربعة ملايين طفل . والتعليم في الاتحاد السوفيتي أصلاً مجاني . وتفرض رسوم أسمية طفيفة في السنوات الثلاثة الأخيرة من التعليم الثانوي . ومع ذلك يعني أطفال رجال الجيش الأحمر والعمال من كافة التكاليف المدرسية ، حتى من الرسوم المفروضة في السنوات الثلاثة الأخيرة من التعليم الثانوي .

ويقوم أطفال المدارس بكافة الأعمال الحائطية ، وهي أعمال تكفل لهم في أوقات فراغهم التسلية المفيدة السليمة . وليس من ريب في أن هذه الأعمال تفيد العائلة فائدة كبيرة . وتزاول الأعمال الحائطية في نوادي نقابات العمال ، وفي مراكز الفنون والحرف وغيرها من المؤسسات الشبيهة . وتراعى المواهب الفنية بين الأطفال ، حتى إذا وجدت كفأت لها أسباب النمو والتطور والإزدهار في أما كن الرسم والرقص والغناء والرياضة وغيرها من الدوائر

التي تعمل باستمرار . وتوفر للأطفال دائما فرص مشاهدة الافلام
السينمائية والمسرحيات والمباريات والاستماع إلى الفرق الموسيقية .
وقبل أن تنشب الحرب الأخيرة كان يوجد هناك أكثر من عشرة
ملايين طفل ، قد كفلت لهم أسباب الاستفادة من كل ما تقدم .

وأصدرت الحكومة السوفيتية في عام ١٩٤٠ قانونا ، ينص
على تنظيم تدريب الشباب ، حتى يصبح بمثابة احتياطي للشروعات
الصناعية وأعمال النقل . ففتحت آلاف من مدارس الصناعة
والسكك الحديدية والحرف كي يتلقى فيها الشباب من سن الرابعة
عشرة فأكثر تدريبا مجانيا ، الى جانب قيام الدولة بتحمل كافة
تكاليف أكلهم وإقامتهم . وعندما يحذق هؤلاء الشباب مهنتهم
يرسلون للعمل في المصانع والسكك الحديدية ، ولما كانت الدولة
هي التي تقوم بتحمل تكاليف إطعام هؤلاء الشباب وإقامتهم
ولبسهم ، طوال فترة التدريب ، فمن البين أن هذا النصف يخفف
من أعباء عائلات الشباب . وقد تخرج في هذه المدارس المهنية أثناء
الثلث سنوات الأولى من الحرب الأخيرة أكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠

عامل مدرب ، انطلقوا يشتغلون في المؤسسات الصناعية والسكك الحديدية .

وتخفيض الضرائب بالنسبة للعائلات . فضريبة الدخل التي يدفعها عمال المصانع والمحلات تخفض إذا كان دافع للضريبة يعول أكثر من ثلاثة أفراد . ويعفى من دفع الضرائب الزراعية المزارعون الجماعيون والفلاحون الذين يشتغلون في مزارعهم الخاصة ، إذا بلغوا سن الكهولة ، ولم يكن يوجد بين عائلاتهم أفراد قادرون على العمل . كما تعفى من الضرائب العائلات التي يعمل ربها أو بعض أفرادها في الجيش أو البحرية وتخفيض الضرائب التي تدفعها عائلات المزارعين إذا كان لا يوجد بها سوى عامل واحد قادر وطفلان أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٢ عاما . ويتم نفس التخفيض إذا وجد عاملان قادران وثلاثة أطفال أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٢ عاما .

ولا تدفع عائلات الجنود والبحارة ضرائب حرب عن المعارنات الحكومية التي تنالها . وإذا توفي أحد أفراد القوات المقاتلة ، فعنى عائلته من دفع ضريبة الحرب لمدة عام من تاريخ اليوم الذي يضمن لها فيه معاشا .

وتفرض ضرائب إضافية على العزاب وغير المتزوجات وأرباب
العائلات الصغيرة . ولا يدفع الوالدان — إذا كان لديهما طفل واحد
سوى سدس الضريبة ، أما إذا كان لديها طفلان فيدفعان $\frac{1}{4}$ من
الضريبة . ويعفى كلية من دفع الضريبة الوالدان إذا كان لديهما
ثلاثة أطفال أو أكثر . كما يعفى من دفع هذه الضريبة كلية الآتي
بيانهم : أفراد القوات المقاتلة وزوجاتهم ، وجميع النساء اللاتي
يتناوأن مساعدات حكومية أو معاشات من أجل تربية أطفالهن
وجميع الآباء الذين قتل أطفالهم أو فقدوا أثناء الحرب .

ولقد أدخلت في اعتبارها قوانين الحرب الخاصة بتجنيد
قوى العمل رفاهية الأسرة والعمل على تقدمها وازدهارها .
فأعفيت من التجنيد لجهة العمل النساء اللاتي يرعين أطفالهن وأيضاً
كل امرأة لديها طفل يقل عمره عن أربعة سنوات ولا يكون عندها
في العائلة شخص تستطيع أن تركز إليه في رعاية الطفل . ولا يسمح
بتجنيد أية امرأة إذا كان لديها طفل يقل عمره عن ٨ أعوام إلا
إذا كان في المصنع الذي ستشتغل به دار حضانة للأطفال (هذا على
أساس أنه لا يوجد في عائلتها أى شخص يستطيع رعاية الطفل) .

وتوفر صنوف الامتيازات لرجال العائلة عند ما يدعون إلى الخدمة العسكرية. ويتمتع أيضاً بهذه الامتيازات عائل العائلة الوحيد والطاعنون في السن، وغير القادرين على العمل، والآباء بغض النظر عن أعمارهم.

وتدخل قوانين العقوبات السوفيتية أيضاً في تقديرها مصالح العائلة. فتراعى الظروف العائلية القاسية عند توقيع الجزاء على المذنب. وبوقف أحياناً تنفيذ العقاب المستحق عن اقترافه جريمة ما، إذا كان التنفيذ المباشر سيؤثر في أحوال عائلة الشخص المحكوم عليه.

ويقوم التشريع السوفيتي في مسائل المعاش بدور مهم في تقديم المعاونات للعائلة. فعند وفاة رب العائلة أو عند فقده تدفع الدولة معاشاً للعائلة. وإذا كان لرب العائلة المسئول عن عائلة، أخوة وأخوات، فإنهم يتناولون أيضاً معاشاً إذا كان عمرهم أقل من السادسة عشرة (سن الدراسة حتى الثامنة عشرة)، أو إذا كانوا قد تخطوا هذه السن، ولاكنهم ما زالوا عاجزين منذ طفولتهم عن العمل. ويتناول هذا المعاش أيضاً الآباء والزوجات إذا كانوا

غير قادرين على العمل ، أو إذا كان عمرهم قد بلغ حد الكهولة
ولسكن الآباء والزوجات يتناولون المعاش بغض النظر عن قدرتهم
على العمل، إذا كانوا يرعون أطفال المتوفى وإخوته وأخواته الذين
تقل أعمارهم عن الثامنة .

وتصرف معاشات — بنفس الطرق التي مر ذكرها تقريباً —
إلى عائلات المتوفين التي يقرر إعطاؤها معاشات لخدمات المتوفين
الطويلة (تدخل في هذا النسم مجموعة كبيرة من العمال في الاتحاد
السوفيتي — مدرسين وعمالا طبيين وطيارين مدنيين ورجال الاسطول
وغيرهم) . كما تصرف المعاشات لعائلات أبطال العمل وعائلات
أصحاب المعاشات الشخصية (وهم الذين يمنحون معاشات نظير
خدمات عظيمة نادرة يكونون قد أدوها للجسمورية) وأيضا
لعائلات الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة العسكرية ، وأخيراً
لعائلات المشتركين في الأعمال العسكرية وغيرهم .

وتقوم جمعيات الخدمة المشتركة في المزارع الجماعية بدور مهم
في تقديم مختلف صنوف المعونة لرجال المزارع الجماعية ونسائها عند
عجز أحدهم عن العمل ، أو عند كونه أو مرضه ، وأيضا عند توفر

أى سبب من الأسباب التى تحول بين المزارع وبين العمل ، مما يعرض عائلته للحرمان والحاجة .

ولم تنشب الحرب الأخيرة حتى كانت قد ظهرت فى الاتحاد السوفيتى الرغبة الملحة لتأمين حياة عائلات الرجال الذين انخرطوا فى قوات القتال . فأضيفت عدة زيادات جديدة فى مسائل الإمتيازات والمساونات والمعاشات ، وهى الزيادات التى كان قد بدىء فى إعدادها ووضعها قبل نشوب الحرب بأيام معدودات . ولم تمض أربعة أيام على نشوب الحرب حتى أصدر مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قرارا ينص على منع معاونات شهرية ، تدفع طوال مدة استمرار الحرب لعائلات العمال المجندين ولعائلات الرجال الذين جندوا للخدمات العسكرية . وقد دفعت الدولة منذ نشوب الحرب حتى أغسطس سنة ١٩٤٣ مبلغا قدره ١٤ مليون روبل لعائلات الجنود ، يدخل كله تحت قسمى المعاونات والمعاشات . ثم إن لجان قوميسارية الشعب فى مختلف الجمهوريات ، وأيضا سوفيات نواب الشعب كانت قد أنشأت منذ البداية مكاتب خاصة ، عملها الرئيسى هو السهر على راحة

عائلات الجنود ، وتوفير حاجاتها وتأمين أحوالها . وقد كانت
هذه المكاتب تولى عناية فائقة للأطفال . وليس أدل على ذلك
من أنه في خلال أربعة أشهر من عام ١٩٤٣ بلغ عدد الأطفال
الذين يرعون في الرياض ودور الحضانة حوالى ٣٠ ألف طفل
كما كانت توفر يومياً حوالى ٣٥ ألف طفل وجبات الطعام في غرف
للأكل خاصة بهم .

الفصل الرابع

أشكال الزواج

ما هو موقف التشريع السوفيتي من مسألة الزواج والعائلة ؟
لا يعترف القانون السوفيتي إلا بالزواج المدنى السوفيتي .

ولكن الدولة السوفيتية لا تمنع بأى حال من الأحوال ، أو تقيم
العراقيل ، أمام تدشين الزواج فى حفل كهنائى . فـ دستور اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يكفل لجميع مواطنى الاتحاد
السوفيتى الحق فى إقامة ومزاولة الشعائر والاحتفالات الدينية .
ولئن كان الدستور يفصل أيضا بين الكنيسة والدولة ، الأمر الذى
يترتب عليه أن القانون لا يعترف بالشرعية والسلامة لغير الزيجات
التي تنجزها السلطات المدنية وتسجل فى مكاتب التسجيل ، إلا أن هذا
الموقف لا يمتد بداهة إلى الزيجات الكهنائية التي تمت قبل الثورة
فهذه تبقى حافظة لكل مقوماتها وعناصرها ، تماما كالزيجات التي
تمت بعد الثورة ، وسجلت فى مكاتب التسجيل .

وقد كان القانون السوفيتي — حتى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ — يعترف بشرعية الزيجات غير المسجلة . فكان اتصال الرجل والمرأة أو مساكنتهما لبعض كزوجين ، ولو لم تقيّد عن طريق المسجل كانت تنتج كل الحقوق والإلتزامات التي ينتجها الزواج المسجل (في مسائل النفقة وتقسيم الملكية والميراث ... الخ) .

غير أن قانون ٨ يوليو عام ١٩٤٤ قد أجرى تغييرات مهمة في القانون السوفيتي السابق . فإن الأزواج — بمقتضى القانون الجديد — الذين يسجلون زيجاتهم لدى السلطات المدنية ، هم فقط الذين يتمتعون بحق النفقة ، وحق اقتسام الملكية التي تتكون أثناء الحياة الزوجية ، وحق الإرث عند وفاة الزوج أو الزوجة . الخ أى أن « الزواج الواقعي » لم يعد يحظى بحماية القانون .

ولمسألة الحماية القانونية « للزواج الواقعي » ، تاريخها في التشريع السوفيتي . فترى أولاً أن مجموعة القوانين السوفيتية الأولى في الزواج والعائلة — وهي التي نشرت في عام ١٩١٨ — كانت تضع القواعد الأساسية لعلائق عائلية جديدة اشتراكية ، ولم تكن هذه المجموعة من القوانين تنص على حماية قانونية للزيجات

غير المسجلة . ولم يكن هذا يعدو أن يكون انعكاسا وتعبيرا للموقف
السلي الذي يقفه القانون السوفيتي في العلائق الزوجية غير الشرعية ،
والتي كان من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوب في حصولها
من الناحية الاجتماعية ، وأخص هذه النتائج تكاثر عدد العائلات
وعدم استقرارها .

ولكن على أية حال حدث بعد ذلك في عامي ٢٥ ، ١٩٢٦ ، عندما
أخذ النقاش يدور حول مجموعة القوانين العائلية الجديدة أن بدأ
الجميع يتدينون قدر الصعاب الاقتصادية التي كان الاتحاد السوفيتي
لا يزال يعانيها ، والتي لم تكن قد نجحت إلا من فترة البناء والتشييد
وكان مؤدى رفض تقديم الحماية القانونية للزيجات القائمة غير
المسجلة في خلال هذه الفترة هو حرمان أطراف مثل هذا الزواج
الواقعي ، من حقوق النفقة واقتسام الممتلكات التي تكونت خلال
الحياة الزوجية والإرث عند وفاة أحد الطرفين ، أى أن هذا كان
سيمعنى أساسيا وقبل كل شيء ترك المرأة من غير أية حماية أو معاونة
ولم تكن الدولة السوفيتية بداهة بالتي تقر مثل هذا الوضع .

ولما حدثت بعد ذلك التغييرات الأصلية في الاتحاد السوفيتي
كان مقتضاها الحتمي معالجة المسألة من زاوية مختلفة . كانت هناك

ملايين من النساء يعملن ويعملن أنفسهن . فقبل الحرب الأخيرة بقليل كانت هناك حوالى ١١ مليون امرأة ، يعملن فى المصانع ومختلف الإدارات ، وحوالى ١٩ مليون امرأة يشتغلن فى المزارع الجماعية ، كما كانت نسبة عدد الطالبات بمعاهد التعليم العالى حوالى ٥٧ ٪ من مجموع الطلبة والطالبات معا . وفى فترة الحرب أخذ يزداد عدد النساء اللاتى كن ينصرفن إلى العمل الإنتاجى ولقد كان من آثار كل ذلك أن أخذ مستوى النساء المادى يرتفع ، وأيضاً أحوالهن المعاشية ، ثم كانت النتيجة أن أصبحت النساء فى مستوى ثقافى أعلى ، لم تبلغه قط من قبل . يضاف إلى ذلك تزايد قيمة المعاونات التى حرصت الدولة على تقديمها إلى الأمهات فى السنوات القليلة الماضية تزايداً كبيراً ، وأيضاً اتساع شبكة المدارس ، وازدياد عدد دور الحضانه ورياض الأطفال وغيرها من مؤسسات الأطفال زيادة لم يسبق لها مثيل .

ونحن لو أخذنا جميع هذه الأحوال المتغيرة معا ، نجد أنها قد أنتجت أساساً جديداً للعلاقى بين الرجال والنساء ، فإن رفض تقديم الحماية للزواج الواقعى ، لم يكن قد بات سيؤدى إلى الاضرار بمصالح

النساء السوفياتيات . ثم أن أحوال حياتهن الجديدة لم تكن قد باتت
بالتي ترغمن على علائق زوجية لا ينظمها القانون . ولم تكن مثل
هذه العلائق — في ظل الأحوال الحاضرة — لتعنى غير انعكاس
لموقف غير سليم أو نقي من الزواج والعائلة .

لم يكن عدم المساواة الاجتماعية — في روسيا قبل الثورة —
يسمح لبعض الرجال والنساء باتمام علائق زوجية رسمية ، وكان
يرغمهم جميعا على خلق الصلات والزيجات غير الشرعية

أما في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فقد كان نتيجة
اختفاء كل صنف من صنوف عدم المساواة الاجتماعية ، ونتيجة بناء
الزواج وتدعيمه على أسس الحرية الحقيقية والمساواة التامة بين
الرجال والنساء أن زال إلى غير رجعة السبب الموضوعي والأساسي
الذي كان يؤدي إلى مثل هذه الزيجات التي كانت توجد في عصور
روسيا القيصرية .

وتحرص الحكومة السوفيتية على تشجيع تسجيل جميع الزيجات
نظراً لأن هذا التسجيل كما يخدم الدولة في مجموعها فهو يخدم
في نفس الوقت الأفراد .

وليس الزواج بين صغار السن ممنوعاً، وكذا الزواج بين الأفراد الوثيقي القرابة بعضهم بعضاً. وتعترف الدولة فقط بالزيجات المسجلة لأن هذا الاعتراف يضمن إنجاز أهم عنصر في قانون العائلة السوفيتي والاخلاق الاشتراكية، ونعني بهذا العنصر عنصر عدم تعدد الزوجات أو الأزواج.

ولهذا فإن الدولة السوفيتية تعتبر الزواج المسجل شيئاً أكثر من أن يكون مجرد شاهد اثبات على وجود العلائق الزوجية. لأنه عمل تقوم الدولة عن طريقه مع استخدام كل سلطانها وقوتها بالاعتراف بالعلائق الزوجية القائمة وتقويتها ومعاونتها ووضعها تحت حمايتها.

ويقدم الشخص الراغب في تسجيل الزواج طلباً إلى المسجل مصحوباً بشهادة مذكور بها أنه لا توجد عوائق قانونية تحول دون اتمام عقد الزواج، وأن كلا من الطرفين على علم بصحة الطرف الآخر. وأن هذه هي المرة الاولى أو الثانية أو الثالثة الخ... التي يتزوج كلاهما فيها، مع بيان ما إذا كان لدى أحدهما أطفال من زواج سابق أم لا يوجد.

ويتلو المسجل الذي يسجل الزواج على الطرفين مواد القانون

المتصلة بالزواج ، ويخبرهما بالحوائل القانونية التي قد توجد
وتحول دون الزواج ، ثم يحذرهما من مغبة إعطاء معلومات غير
صحيحة . ويوقع الطرفان بعد ذلك على وثيقة الزواج ، ويشهد
المسجل في نفس الوقت على ماتم .

ولإذا ظهر أى مانع قانونى يحول دون الزواج قبل توقيع عقد
الزواج ، فهنا يوقف المسجل التوقيع على العقد ، ويطلب شاهد
لإثبات على وجود المانع .

ويقيد تسجيل الزواج في البطاقتين الشخصيتين لكلا الطرفين
والزواج الذي يتم بين أجنبي ومواطن سوفيتى هو تماماً كالزواج
بين أجنبيين على أرض سوفيتية ، يستلزم تسجيله بالطريقة العادية
المتبعة . ولكن يسمح مع ذلك بالنسبة للزيجات التي تتم بين أجنبي
أن تعقد في قنصليات وسفارات الدول الأجنبية الموجودة في اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشرط ألا يُخَرِّق القانون
السوفيتى .

ويمستطيع السوفيتى أو السوفيتية الزواج من شخص لا يعتبر
من مواطنى الاتحاد السوفيتى ، ولا يفقد أحدهما مع ذلك جنسيته
السوفيتية .

الفصل الخامس

عقد الزواج

الزواج عقد اختياري . وأول ما يشترطه القانون السوفيتي هو الرضاء المتبادل لطرفي عقد الزواج . ولا يتطلب القانون السوفيتي الحصول على موافقة ما لاتمام حفل الزواج من شخص ثالث ، مثل الأب أو الوصي إذا كان الزواج بين مدنيين ، أو من ضباط الجيش في حالة ما إذا كان أحد الزوجين أو كلاهما من الجنود وأكثر من ذلك نجد أن القانون السوفيتي لا يقر مطلقا الحصول على موافقة غير مباشرة من الوالدين ، والتي قد ينعكس أثرها في حرمان الأطفال من إرثهم في حالة زواجهم ضد رغبة والديهم . وإذن فكل مواطن في الاتحاد السوفيتي بلغ سن الزواج يكفل له الحق في اختيار الطرف الآخر بكل حرية واستقلال .

ويعاقب القانون على كل خرق لهذه القاعدة ، كاستعمال القوة

أو التهديد أو الخديعة أو استخدام أى سبيل فى الضغط على أى شخص، وإرغامه على التقيد بالعلاقات الزوجية . وفى بعض الجمهوريات البعيدة مثلا، حيث لا تزال توجد بقايا النظام القبلى، يحدث أحيانا أن نرغم النساء على الزواج أو الاستمرار فى المعاشرة الجنسية على الرغم من إرادتهن . ولكن هذه الأفعال تعتبر جرائم خطيرة ويعاقب عليها بالحبس .

وفى بعض الجمهوريات الشرقية بالاتحاد السوفيتى كانت توجد عادات منتشرة ، ترغم الأرملة على الزواج من أحد أقرباء زوجها المتوفى ، كما أن النساء كن يخطفن ويرغمن على الزواج على الرغم من رغبتهن ، إلى غير ذلك من العادات التى تعتبر عدوانا على حقوق الفرد وهبوطا بمكانته . ولكن هذه العادات جميعها يعاقب عليها القانون السوفيتى بصرامة .

ويعاقب على المعاونة فى خطف أية امرأة بالحبس لمدة طويلة . ويتحتم إرجاع المرأة المخطوفة فى الحال إلى منزل والديها أو أقاربها . ويلقى التشريع السوفيتى على عاتق السلطات المحلية مسئولية القيام باتخاذ أى عمل إيجابى فى مثل هذه الحالات ، كما أن الموظفين الذين

لا يؤدون واجبه على أتم وجه يكرنون معرضين للمسئولية والجزاء.
وقد قام القانون السوفيتى بتحرير الرجل من كثير من القيود
الاجتماعية والقومية والدينية وغيرها من القيود التى كانت قد
فرضت عليه فى كل ما يتصل بالزواج قبل الثورة . فمثلا كانت الزيجات
ممنوعة بين أعضاء الكنيسة الارثوذكسية الروسية وأعضاء الكنيسة
الكاثوليكية ، وغير ذلك من الكنائس المسيحية وغير المسيحيين
وفى مملكة بولندا كان الزواج ممنوعا بين أعضاء الكنائس اللوثرية
والاصلاحية وغير المسيحيين . أما فى ظل القانون السوفيتى فلم تعد
توجد بعد قيود دينية أو عنصرية ، أو قومية فى مسألة الزواج ، كما
لم تعد توجد فى أى نوع آخر من فروع الحياة .

ومن الأمور المهمة المتصلة بالزواج مسألة العمر . ففى أغلبية
الجمهوريات الاتحادية السوفيتية نجد أن سن الزواج لكل من
الرجال والنساء هو الثامنة عشرة (الثامنة عشرة هو السن القانونى
للأغلبية فى الاتحاد السوفيتى) ولكن يحق لمجالس السوفيت
— فى ظروف استثنائية — وبشرط تقديم طلب من الفرد
الراغب فى الزواج ، أن تخفف السن بالنسبة للمرأة بمقدار عام
واحد عن السن القانونى المعتبر ، وهو الثامنة عشرة .

وشرأعى ظروف المناخ والجو وغير ذلك من الأحوال الخاصة
فى بعض الجمهوريات السوفيتية (مثل جمهوريات ازيربيجان
وجورجيا وأوكرانيا) . وعلى أساسها نجد أن سن الزواج عند
النساء محدد بالسابعة عشرة .

ويعاقب الشخص الذى يتزوج من آخر لم يبلغ السن القانونية
بالحبس لمدة عامين . وتزاد مدة العقوبة إلى ثمانية إذا تزوج الشخص
من آخر لم يبلغ الحلم ، ومن باب أولى إذا أرغم مثل هذا
الشخص الذى لم يبلغ الحلم على الزواج .

وقد كانت القوانين السابقة على الثورة تسمح فى بعض الأحيان
بالزواج فى سن مبكرة . فمثلا كانت شعوب القوقاز يسمح فيها بإتمام
الزيجات بين عرائس فى الثالثة عشرة من أعمارهن ، وبين ذكور
فى الخامسة عشرة . كما أن سن الزواج كانت بين شعوب سيبريا
الشرقية هى الرابعة عشرة عند المرأة والسابعة عشرة للذكر .
والواقع أن الزواج بين صغار السن ، وهى عادة ورثت عن الماضى
قد بقيت قائمة فى بعض الجمهوريات الشرقية حتى إلى ما بعد قيام
ثورة أكتوبر .

ولم تتوان الحكومة السوفيتية . فسرعان ما أظهرت موقفها

المعادي لهذا النوع من الزواج ، ولكن كان يلزم قدر كبير من
التعليم والعمل التجريبي حتى يمكن التغلب على هذه العادة. وفي بعض
الحالات كان يضطر إلى الإلتجاء إلى المحكمة الجنائية لطلب معونتها
واستشارتها. وفي أذربيجستان الآن مثلاً يعاقب بالحبس على حالات
الزواج التي يعقدها الآباء والأقارب والأوصياء بين الصغار . كما
يعاقب على مجرد الإشتراك في انجاز هذه العقود .

وكانت توجد قبل الثورة بعض قيود ترغب جماعات معينة من
الناس على الإنتظار إلى سن أكبر قبل الزواج (مثل الضباط
إذ لم يكن يسمح لهم بالزواج قبل سن الثالثة والعشرين) . كما أن
الزواج لم يكن يسمح به بين الذين تخطوا الثمانين . وكان القانون يعين
الحـد الأقصى للفرق بين عمرى الطرفين . أما في ظل القانون
السوفيتي فلا توجد بتاتا أمثال هذه القيود .

ومن القواعد المهمة التي عني بها التشريع السوفيتي حرصه على
منع تعدد الزوجات أو الأزواج . فلا يمكن أن يتم الزواج بين
الطرفين ، ويكون أحدهما أو كلاهما متزوجا .

ومنذ أن أعلنت الحكومة السوفيتية هذه القاعدة في قانونها الأول
الذي صدر بعد عدة أيام من ثورة أكتوبر ، وهي توالى العمل على

التطور بالقاعدة وتدعيمها . وقد تبدى أثر ذلك بشكل أوضح في القانون الذي أصدره مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ٨ يوليو عام ١٩٤٤ .

ولما كان خرق قاعدة عدم تعدد الزوجات أو الأزواج في الاتحاد السوفيتي قل أن يحدث ، فلم تكن هناك ثمة حاجة الى اتخاذ اجراءات رادعة لمقاومة الخرق المنتظر لتلك القاعدة . ويحصر التشريع السوفيتي الحالات التي يعاقب عليها عند اخفاء حقيقة الزواج القائم أو عند اعطاء معلومات غير صحيحة للسجل . ففي بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي حيث يمكن بسهولة تعدد الزوجات بحكم العادات الموروثة عن الماضي نجد أن السلطات السوفيتية تضع مركز الثقل في نشر التعليم ، كما أنها تكافح في نفس الوقت ضد تعدد الزوجات باعتباره جريمة في حد ذاتها .

ولما كان الزواج لا يتم إلا على أساس الرضاء المتبادل لطرفيه فنتيجة لضرورة وجود إرادتهما الحرة المعبرة ، نجد أن الزوجات لا يسمح بها إذا كان أحد الطرفين أو كلاهما ضعيف العقل أو معتوها .

ولا يسمح بالزواج بين الأصول والنروع، أو بين الإخوة
والأخوات، ولو اختلفت أمهاتهم أو آباؤهم ما دام أن الطرفين
يجتمعان عند أب أو أم.

ولم يعترف القانون السوفيتي بالقيود التي كانت قائمة قبل الثورة
والتي تمنع الزيجات بين أقارب الأب والأم.

الفصل السادس

حقوق وواجبات الزوج والزوجة

لما كان الزواج اتحاداً اختيارياً بين الزوج والزوجة، فمن البديهي ألا يترتب عليه بأى حال من الأحوال فقدان أحدهما لذاتيته . وعلى هذا الأساس حلت مسألة اللقب مثلاً . ومن المعتاد أن تحمل المرأة اسم زوجها ، ولكنها ليست مرغمة على ذلك كما كان يقتضى القانون مثلاً قبل الثورة . وتنص مجموعات القوانين فى جميع الجمهوريات السوفيتية على أنه عند تسجيل الزواج يحق للطرفين اختيار لقب مشترك بمحض اختيارهما (قد يكون لقب الرجل أو المرأة) أو أن يبقى كلاهما محتفظاً باسمه الأصلى .

ويبقى لكل من الزوجين مطلق الحرية فى اختيار المهنة أو الوظيفة التى يريدونها . وقد كانت المرأة قبل الثورة لا تستطيع أن تعمل بدون إذن زوجها .

ولا يفرض الزواج أى قيد قانونى فى اختيار مقر إقامة معين سواء بارادة أحدهما أو كليهما . وليست المرأة تابعة للرجل . فتحمل المرأة مثلاً بطاقتها الشخصية . ودون أن يكون القانون السوفيتى قد تدخل بأى حال من الأحوال فى حق المتزوجين فى اختيار محل إقامتهما نجد أنه (رغبة فى تقوية العائلة التى بهم — فى ظل الظروف العادية — توفير مقر مشترك للزوجة والزوجة) يرغم مدير المصنع أو الادارة على التصريح للمرأة المتزوجة بترك عملها عند انتقال زوجها إلى مكان آخر يعمل به .

وتقوم المساواة النامة بين الزوج والزوجة بالنسبة لعلاقات الملكية . فالممتلكات التى كان يملكها كل منهما قبل الزواج تبقى على ملكيته . أما الممتلكات التى تكون قد امتلكت فى فترة الحياة الزوجية فتقسم بينهما بالتساوى . وأى اختلاف يتصل بالممتلكات الخاصة بالزوج أو الزوجة يعرض أمره على القضاء للفضل فيه . ويحق للمحكمة على أساس تقدير ظروف الحالة أن تعطى لأحدهما فوراً من الممتلكات قدرأ أكثر من الآخر . ويعتبر القضاء السوفيتى العمل الذى تزاوله المرأة فى البيت فى رعاية الأطفال مساوياً للعمل

الإلتاحي الذي يقوم به الرجل خارج البيت . ولا تخضع للتقسيم بعض الممتلكات التي يستخدمها أحد الزوجين مثل الآلات الجراحية التي يستخدمها الطبيب في عمله .

وتعتبر من الممتلكات المشتركة مختلف صنوف الكايات التي حصل عليها أثناء الحياة الزوجية، ولو لم يستخدمها أحد الزوجين . ويراعى القضاء السوفيتي عند تقسيم الممتلكات المشتركة وفصل الحاجات بعضها عن بعض — مسألة أى الوالدين هو الذي سيقوم بمسئولية رعاية الأطفال . بل إن هذه المسألة هي العنصر الحاسم الذي يراعيه القضاء السوفيتي دائماً عند إجراء التقسيم . فتقسم المحكمة الممتلكات على أساس أن تعطى الطرف الذي سيرعى الأطفال جميع الأدوات الضرورية التي تلزم في رعاية الأطفال وتنشئهم .

وليس الإلتزام الذي يقضى بتقديم المعونة المادية إلى أعضاء العائلة أمراً هيئياً ، بل إنه على أكبر جانب من الأهمية والخطورة وتحدد بوجه عام الفكرة السوفيتية التي تخضع للقانون في مسألة النفقة فيما يلي : — فالإلتزام القاضى بتقديم المعونة المادية إلى أعضاء العائلة الآخرين ليس شكلاً من أشكال الإحسان، كما أن الحق

في الحصول على معاش لا يخول أعضاء العائلة العيش بدون عمل على حساب الآخرين. ولهذا فإن الحق في الحصول على معاش مقصور على الأفراد الذين يتيح سنهم الحصول على معاش (مثل الأطفال) أو الذين تقتضى ذلك حالتهم الصحية (مثل المرضى والكهول) ، أى الذين لا يقدرّون على العمل .

ويحق لكل من الزوجين إذا كان عاجزا ، وغير قادر على العمل أن يحصل على معونة من الطرف الآخر ، ما دام أن الأخير قادرا على تقديم هذه المعونة . وفي حالة الاختلاف حول قدر المعونة المطلوب دفعها ، يرفع الأمر إلى القضاء للفصل فيه . وتحدد المجموعات القانونية لمختلف الجمهوريات السوفيتية المدة التي يستمر خلالها تقديم المعونة بعد فسخ الزواج . ففي جمهورية روسيا نجد أن المدة هي عام واحد . ويشترط في جمهورية جورجيا ألا تتجاوز المدة ثلاثة أعوام . ولا تنص المجموعة القانونية في جمهورية أوكرانيا على أي تحديد للمدة .

ويمتحن تقديم المساعدة المادية بغض النظر عن أسباب عدم المقدرة على العمل ، وبغض النظر عن الوقت الذي وقع فيه الحادث .

سواء كان الحادث قد وقع خلال الحياة الزوجية أو قبل الزواج أو بعد الطلاق .

ويرث كل من الزوج والزوجة عند وفاة الآخر — هذا الارث الذى ينظمه القانون أو اتفاق الطرفين — مع الأطفال والآباء العاجزين . ويقدمون على جميع الورثة الآخرين . ولا ينقص القانون الصوفيتى من نصيب المرأة فى الإرث بالنسبة إلى ما يرثه الآخرون . بل إن الجميع يقفون على قدم المساواة .

الفصل السابع

الطلاق

منذ قيام الدولة السوفيتية ومسألة الطلاق من أظهر المسائل التي يوليها التشريع السوفيتي النصيب الأوفر من العناية والاهتمام . ومن أول القوانين التي صدرت في ظل الدولة الجديدة قانون الطلاق الصادر في ١٩ ديسمبر عام ١٩١٧ . وقد أعلن هذا القانون حق الطلاق الحر غير المقيد بشرط . فكان يكفي لوقوع الطلاق أن يقدم أحد الزوجين أو كلاهما طلبا بذلك ، دون أن يذكر به أى سبب لتبرير الطلاق . وهكذا كانت الموانع العديدة التي تحول دون الطلاق في قوانين ما قبل الثورة قد قضى عليها تماما . وأمام هذا الوضع الجديد وجد آلاف من الناس أن الفرصة قد واثمتهم للتخلص من أغلال العلاقات الزوجية القديمة التي تربطهم بمن لا يساؤونهم وأيضا للتخلص من الوظيفة السيئة للزوجة ، ومن عناصر القهر والارغام مثل دكتاتورية الأزواج والآباء . . . الخ .

والواقع أن أثر هذا القانون كعامل من عوامل التحرر كان عظيما خلال الشهور القليلة الأولى التالية لظهوره . وأخذت السلطات

السوفيتية تعالج آلاف من حالات الطلاق . ولم تقف سهولة الطلاق
ويسره عند حد . إذ أنها كانت أيضا الأساس في المجموعات القانونية
التي وضعها جميع الجمهوريات السوفيتية ، ثم أخذت تطبقها .
ولم يكن تشريع الطلاق في هذه الفترة يقيم عوائق ما أمام الطلاق
نظرا لأن العلاقات العائلية الاشتراكية الجديدة كانت لا تزال في
مرحلة التكوين . وعندما تغير الوضع في الوطن بعد انتصار الاشتراكية
وبعد أن كانت الزمة قد أصبحت معدة لتشييد عائلة سوفيتية قوية ،
وأيا بعد أن كانت الأخلاق السوفيتية في مسائل الزواج قد ارتقت
إلى حد كبير ، وأصبحت ثابتة الدائم ، فهنا كانت الأحوال قد أصبحت
تقتضى معاودة النظر في قوانين الطلاق .

ووجدت الحكومة السوفيتية في عام ١٩٣٦ أن من الضروري
اتخاذ بعض الاجراءات للقضاء على موقف الاستهتار والاستخفاف
من العائلة والعلاقات العائلية ، ولإدخال بعض التغييرات الخفيفة في
قوانين الطلاق . فاقضت أن يذهب طالبا الطلاق سويا الى المسجل
وأن يؤشر بالطلاق في بطاقتيهما الشخصية ، ثم أخذت تعد الوسائل
والاسباب لتسجيل الطلاق .

ولم تلبث الحكومة السوفيتية أن اتخذت خطوة أخرى في هذا

الاتجاه ، نص عليها القانون الذى أصدره مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ فبينما لا يقيم القانون أى عائق فى طريق الطلاق مادامت هناك أسس سليمة يستند إليها ، نجد أن الحكومة السوفيتية فى القانون المذكور قد اتخذت اجراءات معينة للحيلولة دون وقوع أى طلاق غير قائم على أسباب صحيحة ، وللقضاء على موقف الاستخفاف والاستهتار من الزواج .

وينص القانون الجديد على أن الطلاق يقع بشكل علمى . وعلى أنه لا يقع إلا بحكم القضاء . ويبيع القانون — بناء على طلب الطرفين المتنازعين — أن تنظر القضية فى جلسة سرية . ويقتضى القانون لنظر القضية أن يقدم طالب الطلاق طلبا إلى محكمة الشعب ، يذكر به الأسباب التى تحدوه إلى طلب الطلاق . وترسل المحكمة بعد ذلك فى طلب الطرف الآخر . وتبدأ فى سؤال الطالب فى موضوع طلبه ، ثم تأخذ فى تحقيق الأسباب المقدمة منه . وقد تستدعى المحكمة شهودا إذا وجدت ضرورة لذلك . وتنشر بعد ذلك أخبار قضايا الطلاق فى الصحف .

ويلزم القانون محكمة الشعب بعد التحقيق فى البواعث التى تدفع

إلى الطلاق أن تبذل جهدها في محاولة اقناع كل من الزوج والزوجة للعدول عن الطلاق . وإذا لم تجد محاولات الاقناع فترفع القضية بعد ذلك الى المحاكم العليا .

وعند ما يحكم بالطلاق في القضية تقرر المحكمة أى الطرفين هو الذى سيقوم برعاية الأطفال ، وأى الطرفين هو الذى سيلتزم بدفع قيمة النفقات أثناء مدة الرعاية . وتحدد المحكمة في نفس الوقت كيفية إجراء تقسيم الممتلكات

ونحن نرى من هنا أن القانون الجديد يخول المحكمة الحق في رفض طلب الطلاق أو الحكم به . وقد رؤى من الأصوب ألا ينص في القانون على حالات معينة تكفي في حد ذاتها كي تعتبر سببا للحكم بالطلاق . فالحياة مختلفة جوانبها . فما يصلح كى يكون أساسا للطلاق في حالة معينة ، قد لا يصلح على الاطلاق في حالة أخرى . والواقع أن القضاء السوفيتي ليس سوى جهاز ديموقراطي ، يعكس إرادة جماهير الشعب الغفير وأخلاقهم وتجارب حياتهم .

ويقوم المسجل بمجرد صدور حكم القضاء بالطلاق باصدار شهادات الطلاق ، ثم يؤشر التأشيرات الضرورية في البطاقتين الشخصيتين لكل الزوجين .

ويقتضى القانون اقتران تقديم طلب الطلاق إلى المحكمة بدفع
مبلغ ١٠٠ روبل . مع دفع مبلغ آخر عند تحرير الشهادة بمعرفة
المسجل ، يتراوح بين ٢٠٠٠,٥٠٠ روبل

الفصل الثامن

علاقات الوالدين والأبناء القانونية

يتلخص أساس العلاقات القانونية للوالدين والأبناء وفق القانون السوفيتي فيما يلي : — حماية حقوق الوالدين حماية تامة مقترنة مع حماية الدولة لمصالح الأطفال، والمساواة التامة بين الأب والأم في مركزيهما من الطفل ومن رعايته . ويقتضى ذلك كله توفر التزامات معينة على عاتق كل من الوالدين والأبناء .

وليس المقصود بأى حال من الأحوال من وراء المجهودات الضخمة التى تقوم بها الدولة من أجل تقوية العائلة وتشديد الصنوف العديدة من المؤسسات للأطفال ورعايتهم وغير ذلك من الاجراءات الأخرى العديدة التى تعاون بها الدولة الوالدين فى رعاية أطفالهم وتنشئتهما هو إضعاف العلاقات بين الوالدين والأبناء ، ولكن المقصود هو العكس، أى استخدامهما فى تقوية العائلة وتوفير الظروف الضرورية للشعب السوفيتي كي يقوم بعمل من أهم الأعمال فى خدمة

الإنسانية وهو رعاية الأبرة وتدعيم أصولها

وتنطوى كل القواعد القانونية المتصلة بالعائلة السوفيتية على فكرة إنشاء روابط قوية بين الوالدين والأبناء ورعايتها

ويلقى القانون على عاتق الوالدين واجب رعاية الصغار وحمايتهم وتنشئتهم وتدريبهم كي يكونوا مواطنين صالحين ، ويضمن القانون في نفس الوقت للوالدين حق الاحتفاظ بأطفالها في منزلها الخاص كي يشجوا تحت كامل إشرافهما وتوجيههما . وليس أدل على ذلك من أن المجموعات القانونية الموجودة في جميع الجمهوريات السوفيتية تضمن هذا الحق ، وتوجب اتخاذ الإجراءات القانونية مع كل شخص يثبت عليه أنه عمل عامداً على الإضرار بمستقبل الطفل.

وتوفر الدولة للوالدين كل فرصة لاستخدام المؤسسات في تنشئة الأطفال . ومن أجل تحقيق هذا الغرض تحرص الدولة على الاستمرار في زيادة دور الحضانة الملائمة ، وملاعب الأطفال ورياضهم .. الخ وليس انتظام الأطفال في هذه المؤسسات إجبارياً . بل هو اختياري قلباً وقالباً . فيحق للوالدين في أية لحظة سحب طفلها والاحتفاظ به في البيت .

ويبقى الوالدان الوصيين الطبيعيين على أطفالهما حتى يبلغوا السن القانونية (١٨ عاماً) . ويحق للوالدين تمثيل مصالح أطفالهما وحقوقهم الشخصية وحقوق الملكية وحماية كل ذلك إلى جانب حقهما في إنجاز المعاملات بالنيابة عن الاطفال وتنظيم تنشئتهم وتعليمهم . ويمكن للوالدين مع توفر رضا الاطفال عقد العقود التي يلزم الاطفال معها بوضعهم تحت التمرين في مهنة معينة أو استخدامهم في أى عمل (مع شرط توفر السن التي يقتضيها القانون)

ومن حق الوالدين المطالبة بفسخ اتفاق العمل إذا وجد أن حقوق الطفل يعتدى عليها . ونرى من ناحية أخرى أن من حق الوالدين المحتاجين وغير القادرين على العمل الحصول على معونة مالية من أطفالهما .

ويراعى دائماً التدقيق في الحقوق التي قد يطلبها الوالدان ، وينظر فيها بما يتفق ومصالح الاطفال . وإذا ثبتت إساءة استخدام الوالدين لهذه الحقوق فيؤخذ الاطفال عندئذ منهما لمدة خمسة أعوام وذلك بمقتضى قانون العقوبات السوفيتي . أما إذا لم يقم الوالدان بإنجاز التزاماتهما ، أو إذا لم يؤدياها بالسلامة والصواب المطلوبين

منهما فيحق للقضاء حرمان الوالدين من أبنائهما، ووضعهم في إحدى المؤسسات لرعاية تفشتهم (لاسيما في حالة استخدام القسوة مع الأطفال) .

ويلتزم الوالدان بالاحتفاظ بأبنائهما حتى يبلغوا سن الرشد، كما يجب عليهما الاحتفاظ بأبنائهما البالغين سن الرشد ، طالما كانوا عاجزين أو غير قادرين على العمل .

ويخصص جزء معين من دخل الأب ، ويخصص لرعاية الأطفال وتفشتهم . ويبلغ مقدار هذا الجزء الربع في حالة ما إذا كان هناك طفل واحد ، والثلث في حالة ما إذا كان هناك طفلان ، والنصف للثلاثة أطفال فأكثر .

ويعتبر من الجرائم الخطيرة التي قد يعاقب عليها بالحبس لمدة عام أو عامين حبس المالك المخصص لرعاية الأطفال ، وأيضا هجر الأطفال قبل أن يبلغوا سن الرشد .

ويدخل الأطفال بين الذين يرثون ممتلكات الوالدين سواء بحكم القانون أو بإرادة الوالدين ، ولا يحق للوالدين بمجرد رغبتهما

حرمان أبنائهما من النصيب القانوني في إرث الممتلكات . ومن ناحية أخرى يمكن للوالدين أن يرثا الأبناء .

ويعتبر الوارث لممتلكات الشخص الذي كان يرعى أطفالاً ، أو الذي كان القانون يلزمه برعاية الأطفال ، مسؤولاً مسؤولية قانونية عن رعاية الصغار الذي خلفهم المتوفى ، وأيضاً عن الكبار إذا كانوا عاجزين أو غير قادرين على العمل

وقد روعيت أيضاً قاعدة المساواة بين الرجال والنساء في موضوع العلاقات بين الوالدين

فإذا كان للوالدين معاً لقب مشترك فيحمل الأبناء هذا اللقب . أما إذا كان كل من الوالدين يحتفظ بلقبه فيكون لقب الابن أحد لقبَي الأم أو الأب باتفاقهما . وإذا لم يتم الاتفاق بينهما فيقرر اللقب الذي يحمله الابن عن طريق الهيئات التي يوكل إليها مسؤولية الوصاية على الأبناء .

وعندما يقع الطلاق يحتفظ الأبناء بالاسم الذي أطلق عليهم عند مولدهم . وإذا تولى أحد الوالدين مهمة رعاية الطفل بعد الطلاق وكان

راعيا في تغيير اسمه فيحق له المطالبة بذلك من الهيئات الموكل اليها
مسئولية الوصاية على الاطفال ، وهي التي تفصل في المسألة .

وإذا غير الوالدان الاجنبيان جنسيتهما وأصبحا من مواطني
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فتغير بالتبعية جنسية الاطفال
الذين يقل عمرهم عن الرابعة عشر وتصبح هي جنسية والديهما .
أما الاطفال الذين بين الرابعة عشر والثامنة عشر فلا تغير جنسيتهم
مع تغير جنسية والديهما ، بل يشترط رضا الاطفال أنفسهم

ويستحيل أن يوجد في ظل القانون السوفيتي أى تعدد على حقوق
الأم كوصية ، أو على أى امتياز قانوني معطى للأب . وتقضى المجموعات
القانونية الموجودة في جميع الجمهوريات السوفيتية أن يوافق كلا
الوالدين معا على جميع الاجراءات التي تمس الاطفال وتعلق بحياتهم
وعند ما يقع خلاف ما تفصل فيه الهيئات الموكل اليها مسؤولية
الوصاية ، الى جانب اشتراك الوالدين معا في مهمة الفصل .

وإذا لم يكن الوالدان يعيشان معا فيمكن الاتفاق فيما بينهما على
الاحتفاظ بالطفل عند أحدهما . أما اذا وقع الخلاف وتعذر الحل

فيرفع الأمر عندئذ إلى القضاء للفصل فيه . ويستحيل السماح بأي امتياز لأحد الوالدين . ويتوقف تقرير كل شيء على الظروف العامة وعلى ضرورة حماية مصالح الطفل . ومن النقط التي يلزم مراعاتها سلوك الوالدين وحالة الأب أو الأم المادية ، وقدرتهما على تعليم الطفل ورغبة الطفل نفسه . . . الخ

ويقتسم الأبوان على قدم المساواة مسئولية رعاية الطفل . فإذا كان الطفل لا يعيش مع أمه وكانت الأم ذات دخل معين ، فيمكن طلب الحصول على نقود من الأم للانفاق منها على رعاية الطفل .

الفصل التاسع

العلاقات القانونية لسائر أعضاء العائلة

تنص المجموعات القانونية لبعض الجمهوريات السوفيتية على أن الأخوة والأخوات إذا كانت أحوالهم المادية على ما يرام فهم يعتبرون والحالة هذه مسئولين عن المبادرة في رعاية الصغار من اخواتهم عند غياب والديهم، أو عند كون الوالدين في ظروف مادية سيئة. ويرث الأخوة والأخوات في بعض الحالات (إذا كان المتوفى لم يترك زوجا أو أطفالا أو والدين).

وتعطى المجموعات القانونية — لمعظم الجمهوريات — الأجداد والجندات الحق في رعاية الإخفاء والصغار والعاجزين مادام أن هؤلاء الأجداد والجندات لديهم من الوسائل والأسباب ما يكفل القيام بواجب الرعاية على الشكل المطلوب. ويفصل القضاء في مسألة أى الجد — الجد لأب أو الجد لأم — هو الذى يقع على كاهله مسئولية

رعاية الاحفاد تبعاً لمقدرة كل منهما على الانفاق ومحل اقامتهما وغير ذلك من الأحوال الأخرى . والالتزامات متبادلة : — أى أن الاجداد العاجزين أو المحتاجين يحق لهم الحصول على معاونات مادية من أحفادهم الذين يستطيعون تقديم المعونات المقدرة المطلوبة . ويرث الاحفاد وأبنائهم فى ممتلكات الاجداد وآباء الاجداد .

ويتوقف المركز القانونى للريـب على ما إذا كان زوج الام أو زوجة الاب قد تبنته . فى حالة التبني — وهذه المسألة عملياً منتشرة إلى حد كبير فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية — يتمتع الاطفال المتبنون بجميع الحقوق القانونية التى يتمتع بها سائر الاطفال . ويتكفل القانون بحماية مصالح الاطفال فى حالة عدم تبنيهم . وإذا توفى والد الريـب أو إذا أصبح فى أحوال مادية قاسية فتقع مسئولية رعايته على زوج الأم أو زوجة الاب . ويلزم برعايته كل من زوج الام أو زوجة الاب فى حالة ما اذا لم يكونوا قد أصبحوا قادرين على العمل .

ويرث الريـب الذى عاش مع زوج أمه أو زوجة أبيه

لمدة لا تقل عن عام قبل وفاة أحدهما وذلك في ارث المتوفى
منهما وعند ما تقدم الدولة معاونتها الى الامهات ذوات العائلات
الكبيرة فيراعى في التقدير أطفال الزوج الذين أنجبهم من زواج
سابق بشرط ألا تكون منهم عند انتقالهم الى مقر الزوجة الثانية
قد يتجاوز الثانية عشرة .

الفصل العاشر

المتبنى والوصاية

لا يسمح عملياً بالتبني في ظل القانون السوفيتي إلا إذا كان التبني لمصلحة الأطفال ، وليس لأي سبب آخر . فالمقصود من التبني هو رعاية الأطفال الذين لا يمكنهم لسبب من الأسباب الحياة في ظل الوالدين والأمر الذي لا جدال فيه أن تأثير الحياة العائلية وسلطانها يفيدان أكبر الفوائد في تكوين صفات الفرد وتنميتها .

ولا يسمح بتبني غير الأطفال والقصر . ويحق لكل مواطن من مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بلغ الثامنة عشرة من عمره أن يتبنى طفلاً (ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يجرّدون من الحقوق الأبوية ، وأيضاً الأشخاص الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح الطفل المتبنى ، وأخيراً الذين يعادون الطفل المتبنى) . ولا يحال بين الوالدين إذا كان لهما أطفال وبين تبني آخرين . بل على العكس . إذ المشاهد عملياً في الاتحاد السوفيتي أن هؤلاء هم أكثر الناس تبنيًا للأطفال . وإذا كان الطفل يختلف في

قوميته عن قومية والديه الجديدين ، فإن هذا لا يعتبر عائقاً يحول دون الاعتراف بكل آثار التبني باعتبار أن التبني صحيح .

ويلزم رضا الوالدين أو الأوصياء في حالة الرغبة في تبني الطفل . ويمكن لأي شخص أو أية مؤسسة أن تتخذ الإجراءات القانونية لإبطال التبني مادام أن المقصود من وراء ذلك هو المحافظة على مصالح الطفل

وإذا كان الشخص الذي سيتبنى الطفل متزوجاً فيتحتم — كشيء أساسي — الحصول على رضا الزوج أو الزوجة . ويصبح للطفل المتبنى كل الحقوق القانونية في الميراث والنفقة . . . الخ مما يتصل بحقوق الأطفال . ومن ناحية أخرى يكون من حق الوالدين المتبنين الحصول على المساعدة المادية التي تلزم في رعاية الطفل المتبنى وتنشئته .

ويخضع للوصاية جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة (أو الذين يزيدون على هذه السن ولكن تطورهم متأخر لقصور عقولهم) . وتثار مسألة الوصاية دائماً في حالة عدم تمتع الطفل بحماية أية عائلة . ويقع على عاتق مدير المنزل أو مالكه أو شاغله أو مسجل المواليد والزيجات والوفيات واجب

الإخطار عن جميع الاطفال الذين يتركون بدون وصاية .
والقانون هو الذى يتطلب هذا الإخطار وينظمه . وإذا حدث أن
قبض على أى شخص — الامر الذى ترتب عليه ترك الاطفال دون
وصى — فيقع على عاتق القضاء والبوليس مسؤولية الإخطار عن
الحالة الناجمة .

والهيئات المسؤولة عن الوصاية على الاطفال هى مجالس
السوفيت المحلية لنواب الطبقة العاملة .

ويختار الوصى من بين أكثر الناس قرابة أو صلة بالطفل . أو
تقوم بتعيينه بعض الهيئات العامة كمنقابات العمال وجمعيات المساعدة
المتبادلة أو المزارع الجماعية . . . الخ . ويراعى دائماً عند اختيار الوصى
وتعيينه التحقق الدقيق من صفات الوصى الشخصية ورغباته الخاصة
وموقفه من الطفل .

والوصى هو المسئول عن تنشئة الطفل وتعليمه وتدريبه كي
يشب مواطناً صالحاً .

وعند ما يعين الوصى بمعرفة هيئة من الهيئات العامة تبقى هذه
الهيئة على صلة به . وتمده بكل مساعدة يحتاج اليها فى رعاية
الطفل وتنشئته

ولا توفر الوصاية للوصى أى أجر . غير أنه إذا كانت هناك
حراسة على ممتلكات للطفل وتنتج دخلا فيجوز للوصى فى تلك الحالة
الحصول على مكافأة لا تتجاوز ١٠ ٪ من مقدار الدخل .

وإذا أساء الوصى استخدام حقه فى الحراسة أو فشل فى تأدية
واجبه ، فيلزم تخليه عن الوصاية على الطفل . ويتم ذلك بتقديم طلب
يحضره الموصى عليه ، أو أن يقدم من الحكومة أو هيئة عامة أو أى
فرد أو من مجلس السوفيت ذاته باعتباره الوصى المطلق على جميع
الأطفال .

ويعاقب القانون الوصى بالحبس لمدة ثلاثة أعوام إذا كان هدفه
من وراء الوصاية هو النفع الشخصى (الحصول على بيت الطفل أو
جزء منه أو غير ذلك من الممتلكات التى ورثها الطفل عن والديه
المتوفيين الخ) أو إذا ثبت أنه ترك الطفل بدون رعاية
أو حماية .

ويلزم الوصى بتقديم تقارير دورية إلى الهيئات المسئولة عن
الوصاية تتضمن صحة الطفل وتدريبه وتعليمه . . . الخ . ويحق
للسلطات أن تطلب من الوصى ما تشاء من إيضاحات ووثائق
إثبات .

ويوجد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ضرب
شائع من ضروب الوصاية يتم عن طريق اتفاق يعقد بين الهيئة
الحكومية المسؤولة عن الوصاية ، وبين الفرد الذي يروم أن يأخذ
على عاتقه مهمة تنشئة الطفل ورعايته .

ويتعهد الوصى في هذه الحالة بتوفير الكساء والغذاء للطفل
بنفس المستوى الذى يوفره لاطفاله ، كما يتعهد بتنشئته وإرساله إلى
المدرسة ومراقبة تقدمه بها وتدريبه على النظام وحثه على حب
العمل . ويتحتم فحص الاطفال الذين تقل أعمارهم عن الرابعة فحصاً
طبيعياً دقيقاً في فترات معينة .

ويعتبر مثل هذا الوصى هو المسؤول عن مصالح الطفل والحفاظة عليها
ويعفى عادة من عدة ضرائب ، كما يخفف إيجار بيته . . . الخ . وتقوم
الدولة بتوفير الكساء في المرة الاولى للطفل ، ثم تستمر في دفع مبلغ
شهري الى الوصى لانفاقه في رعاية الطفل وتنشئته

ولقد انتشر هذا النوع من الوصاية إلى جانب تبني الاطفال
لانتشاراً واسع النطاق في فترة الحرب . فتبنت عائلات المواطنين
السوفيتيين مئات ألوف من الاطفال الذين فقدوا والديهم خلال

الحرب، وكان كثير من الناس الذين لأطفال لهم يزورون بيوت
الأطفال، ومرا كز استقباهم لاختيار الأطفال الذين يريدون تبنيهم.
ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض الناس من أصحاب
العائلات العديدة الأطفال كانوا هم الآخرين يتبنون الأطفال —
فكسنت تجد من بينهم الشباب والشيوخ والرجال والنساء وعمال
المصانع والموظفين والمزارعين الجماعين

وقد حدث أن ذهبت في فترة الحرب عاملة بسكة حديد
شيليا بينسك تدعى تاباي كريلوفا وهي في التاسعة عشرة من عمرها إلى
أحد مراكز استقبال الأطفال. ثم اختارت طفلاً ضعيفاً مريضاً.
وأردفت ذلك بقولها: « كل إنسان سيختار طفلاً صحيحاً سليماً.
ولكن الطفل الضعيف سيحتاج بصفة خاصة إلى حب الأم وعظفها».
وعند ما علم أهل طشقند بآلية تبني الأطفال الأيتام المرحلين
من المناطق المحتلة قدموا طلبات كثيرة للتبني حتى أنه لم يكن من
الممكن توفير العدد اللازم من الأطفال الذين يكفونهم جميعاً.
يضاف إلى ذلك أنه حدث أن تبنت بعض عاملات مصنع « كراسني
بوجاتير » في موسكو أطفالاً من الذين كانوا قد فقدوا والديهم
في فترة الحرب. فكان لهذا العمل أثره الكبير في حفز الكثيرين

من العمال في المصنع على الاقتداء بها

وكثيراً ما كان يحدث أن يوجد آباء من الذين يعملون أطفالاً كثيرين ومع ذلك كانوا يتبنون الأطفال الأيتام . وهناك مثلاً قوياً فمصرف الدين أوف ، مدرس بطشقند لديه ثمانية أطفال ، ومع ذلك فقد تبني يتيماً . وهناك مثلاً آخر . فرادشا بيدف على الرغم من أن لديه خمسة أطفال — وهو مزارع جماعي بأوزبكستان — فقد تبني طفلاً آخر .

وقد أخذ كثيرون من السوفييتيين إلى عائلاتهم عدداً كبيراً من الأيتام .

ومن بين الأطفال الذين سلموا إلى الأوصياء كثيرون ممن فقدوا والديهم في ميادين القتال أو أثناء الإخلاء أو في فترة انسحاب السكان أمام هجوم الألمان . . . الخ . وقد حدثت بعد ذلك كثير من الحالات التي عثر فيها الآباء على أطفالهم . وقد قامت الحكومة باتخاذ عدة خطوات لمساعدة الناس في البحث عن أطفالهم بغية لم شمل العائلات . فأنشئ مكتب لعناوين الأطفال والاستعلامات من أجل المعاونة على تحقيق هذا الهدف . وهناك مكتب للعناوين المحلية مسجلة به أسماء جميع الأطفال الذين سلموا للأوصياء وغيرهم في

فترة الحرب .

وليست هذه هي المرة الأولى التي تحدث في تاريخ الاتحاد السوفيتي . فقد حدث أن تبني آلاف من الأطفال الذين فقدوا والديهم في فترة الحرب الأهلية ، وأثناء المجاعة التي حدثت على ضفاف الفلجا .

والواقع أن تبني الأطفال خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن مجرد ارضاء لغرائز الأمومة . بل لقد كان هدف التبني — وبالدرجة الأولى — هو الرغبة في معاونة الدولة . لقد كان التبني وسيلة من وسائل الافصاح عن الوطنية السوفيتية . وليس من ريب في أن العناية والحماسة اللتين أبدتهما الحكومة السوفيتية والمجتمع السوفيتي لهذه المسألة الأساسية بالذات يوضحان أتم توضيح أهمية العائلة ، ومقدار تأثيرها البالغ على الطفل .

الفصل الحادى عشر

ازدياد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

لقد أوضحنا أن التشريع السوفيتى يهدف أساسيا إلى تقوية العائلة، ونشجيع الزيادة فى نسبة المواليد. والآن لنناق نظرنا على بعض الأرقام التى توضح ازدياد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

لقد كان من نتائج ازدياد نسبة المواليد ونقصان نسبة الوفيات نقصا كبيرا أن ازداد عدد السكان حسب احصاء ١٩٢٦ العام بشكل أكبر مما حدث فى أى عهد من عهود ما قبل الثورة.

وقد استمرت الزيادة فى النمو طوال السنوات التالية. فوفقا لاحصاءات عام ١٩٣٤ نجد أنه بينما كانت الزيادة فى أوروبا بأجمعها ٢,١٠٠,٠٠٠ بين جميع سكانها البالغ عددهم ٣٨٦ مليوناً، نجد أن زيادة عدد السكان فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كانت ٣ مليون مع مراعاة أن عدد سكانها يبلغ ١٧٠ مليوناً.

وقد خطب «يوسف ستالين» عام ١٩٣٥ فى اجتماع عمال فقال: «إن تحسين مستوى حياة الناس قد ترتبت عليه زيادة عدد السكان

زيادة لم تعرف من قبل على الاطلاق . وأن الوفيات قد قلت في حين
أن نسبة المواليد قد ازدادت . والواقع أن الزيادة كانت كبيرة بشكل
ملحوظ . ثم قال ستالين : إن الزيادة السنوية في عدد سكان شعبنا
تعاادل عدد مجموع سكان فنلندا .

وفي سنة ١٩٣٧ كانت نسبة زيادة المواليد في مجموع الوطن
تزيد بمقدار ١٨ ٪ عما كانت عليه الزيادة في عام ١٩٣٦ . (وقد
ازدادت نسبة المواليد في موسكو وحدها أكثر من ١٠٠ ٪)
وعند ما بدىء في الإحصاء العام السوفيتي سنة ١٩٣٩ كانت نسبة
زيادة عدد السكان عما كانت عليه عام ١٩٢٦ بمقدار ١٥,٩ ٪
وفي ذلك الوقت كانت نسبة زيادة عدد السكان في الاتحاد السوفيتي
ضعف ما كانت عليه في بعض البلدان . ويتضح نسبة الزيادة
السنوية فيما يلي أتم توضيح — كانت في الاتحاد السوفيتي
١,٢٣ ٪ وفي ألمانيا ١,٦٢ ٪ . وما يهم ملاحظته أن عدد الشباب
في الاتحاد السوفيتي عند نشوب الحرب كان ضعف ما في ألمانيا .
ويتضح لنا من فترة السنوات السابقة على الحرب أن الاستمرار
في ازدياد نسبة المواليد وفي نقصان نسبة الوفيات وفي تحسن الأحوال
في جميع نواحي الحياة هو الصفة التي كانت سائدة ولا تزال .

ونذكر على الأخص نقصان عدد الطلاق وازدياد عدد الزيجات، الخ.
هذه هي الأرقام التي تؤكد نمو عدد السكان في اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وقد كان من نتائجها أن
أثارت هلع ألمانيا الفاشية وحققها. فكتبت صحيفة « فولكشير
بويباختر » تقول في السنوات السابقة على الحرب، إن المركز خطير
إلى أقصى حدود الخطورة، فبينما نجد « مهودنا خاوية » نجد أن مهود
أعدائنا عامرة .

كما أن المجلة الألمانية « دوتشيزرايخ » نشرت قبل الحرب بعدة
سنوات مقالا لكاتب يدعى « دويدريخ » يقول فيه : إن هبوط
نسبة المواليد مشكلة سياسية. إن نسبة المواليد في ألمانيا لا تتعدى
ثلث ما عليه في روسيا

ومن الطبيعي أن تحرص الدولة الاشتراكية على بيان الإزدياد
في عدد السكان لأن من أهم أهدافها هو العمل على التطور
التقدمي لقواتها الإنتاجية، وعل تحسين حياة الناس وأحوالهم
المادية والمعنوية

وفي الاتحاد السوفيتي حيث لا توجد البطالة أو الفقر المزمين

لا نرى وجوداً للفائض من الناس ، الذين عناهم مالتوس بقوله :
« العبء الذى يحول دون تقدم الحياة »

والواقع الذى لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى الدولة
السوفيتية هو شىء فى مصلحة المجتمع والفرد معاً .

انتهى

من دستور ستالين

الصادر في عام ١٩٣٦

المادة ١٢٢

« تتمتع النساء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بحقوق مساوية لحقوق الرجال في جميع ميادين الحياة الاقتصادية، والادارية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية.

وتكفل هذه الحقوق باعطاء النساء حقوقاً مساوية للرجال في العمل والاجر والراحة والتأمين الاجتماعي والتعليم. وتكفل أيضاً بحماية الدولة لمصالح الام والطفل ومنح الام اجازات قبل الولادة وبعدها مدفوعة الاجر، وبانشاء شبكة واسعة من بيوت الولادة ودور الحضانة ورياض الأطفال.

المادة ١٣٧

« للنساء الحق في أن يُنتخبن ويُنتخبن على قدم المساواة مع الرجال.

فهرس الكتاب

صفحة

٣	مقدمة الناشر
٦	مقدمة المؤلف
٨	التشريعات السوفيتية في مسائل الأومة
٢٥	التشريعات السوفيتية في الزواج والعائلة
٣١	مساعدة العائلة
٤٧	أشكال الزواج
٥٤	عقد الزواج
٦١	حقوق وواجبات الزوج والروجة
٦٦	الطلاق
٧١	علاقات الوالدين والأنباء القانونية
٧٨	العلاقات القانونية لسائر أعضاء العائلة
٨١	المتبنى والوصاية
٨٧	ازدياد السكان في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
٩١	من دستور ستالين الصادر في عام ١٩٣٦

مطبوعات دار الفجر

- ٨ أيام في الصعيد . . . [نقد] : بقلم السيدة أسما حليم
- الرفيق ستالين : ترجمة مصطفى كامل صنيب
- الزواج والأسرة في الاتحاد
السوفيتي [نقد] : " " " "
- الدين في الاتحاد السوفيتي . . : " " " "
- مسؤولية المهترئين الجنائية . . : " " " "
- الماركسية والحرب . . [نقد] : " " " "
- تقدم الانسان . . . [نقد] : " " " "
- من تحت الانقراض . . [نقد] : بقلم فتحى الرملى
- مصر بعد اعلان الحرب . . : بقلم أسعد حليم
- جماعة مصر الفتاة . . [نقد] : " " " "
- الجيش الاحمر : ترجمة " "
- كنت في ليتوانيا . . [نقد] : " " " "
- قضية السودان : بقلم " "

الثقافة السوفيتية	: ترجمة مصطفى اسماعيل سويف
اليابان ومشاكل الشرق الاقصى [نقد]	: أمين تكللا
الجنسية المصرية والاسترليني {	: بقلم ابراهيم سعد الدين
ومشكلة الارصدة الإسرائيلية	
حرية العقل في مصر	: سلامة موسى
الجملاء وسياسة الاستعمار في {	:
الشرق العربي	
الزواج والامومة والعائلة في {	: ترجمة مصطفى كامل منيب
التشريع السوفيتي	

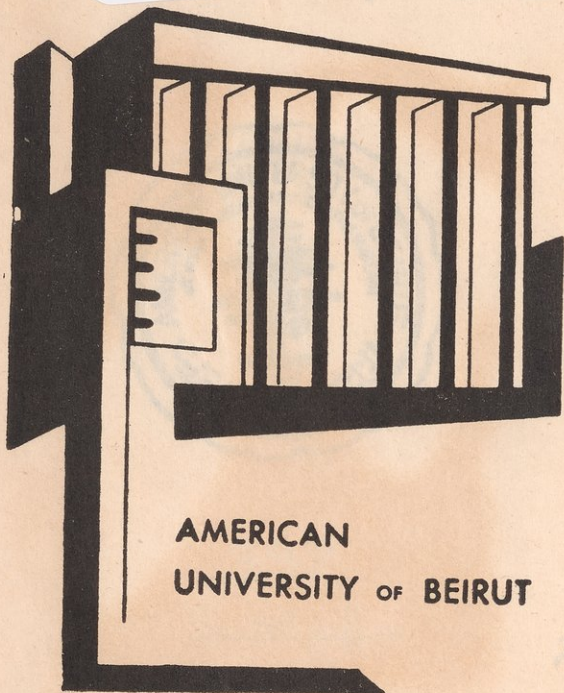
تطلب مطبوعات دار الفجر من مكتبة الميدان ، ميدان
مصطفى كامل بالقاهرة . ومن المكتبات الشهيرة بالقاهرة
والاسكندرية . ومن دار الفجر بعنوانها : ص . ب ١٢٣٥
القاهرة .

منيب، مصطفى، كامل
الزواج والامومة والعائلة في التشريع

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023735



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

